لماذا إسلامية المعرفة ؟

د. عبدالله حسن زروق

قسم الدعوة والثقافة الإسلامية

جامعة قطر

لماذا إسلامية المعرفة ؟ (١)

يهدف هذا البحث إلى عرض عام دون تفصيل لمبررات أسلمة المعرفة ودواعيها ، كما يهدف إلى مناقشة ودحض جملة من الاعتراضات التي توجه إلى مشروع الأسلمة باختصار ولكنه سيتناول بالتفصيل أحد هذه الاعتراضات بوصفه الأهم ، وسنركز في دحضنا لهذا الاعتراض على إثبات صلة العلم القوية واللصيقة بالدين.

إن الأسئلة التقليدية التي تطرح عادة بشأن إسلامية المعرفة هي: ما إسلامية المعرفة؟ولماذا ؟وكيف؟.

لكن لم يعد يولى كثير من دعاة إسلامية المعرفة أهمية تذكر للإجابة على السؤال الأول والثاني، فقد اتضحت لديهم الفكرة واستقرت لديهم قناعة قوية بجدواها والحاجة إليها بل إن هنالك من شرع في تنفيذ مشروع الأسلمة، وقام بنشر بحوث في مجالات العلوم المختلفة ، لكن مازال السؤال عن مشروعية أسلمة العلوم يتردد بإلحاح على ألسنة كثير من الباحثين في العلوم المعاصرة ، ومازالت الاعتراضات تقدم ، فالأمر في اعتقادنا يحتاج إلى مزيد من الإيضاح وإزالة الشكوك والشبهات. ومازال المنتجين للمعارف المؤسلمة في اعتقادي في حاجة لتعميق فهمهم للدين والعلم.

---

(١) العمل لتطوير مشروع الأسلمة ليس عملاً فردياً ولا ينبغي له أن يكون كذلك ، فالباحث لا يود أن يعتبر بحثه هذا مجهوداً فردياً ويؤكد أنه لولا جهود العاملين بالمشروع لما استطاع أن يكتب هذا البحث ويخص بالذكر من هؤلاء المغفور له بإذن الله محجوب عبيد طه وجعفر شيخ إدريس وأساتذة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا وأعضاء مركز أبحاث الإيمان بالخرطوم. ، وأساتذة جامعة قطر .

أسباب نشأة فكرة أسلمة المعرفة :

نشأت حركة تأصيل وأسلمة المعرفة بسبب تدهور أوضاع المسلمين، وعند انتشار ظاهرة التقليد والجمود الفكري والعلمي، وظاهرة التغريب والغزو الثقافي، وعندما هبطت الهمم وانخفض مستوى الدافعية عند الفرد المسلم ، فلم يعد له إسهام في مجال العلوم ، وصارت العلوم إما موروثة من الأجداد أو وافدة ومستوردة من الغرب.

ولم تعد العلوم التجريبية والاجتماعية والإنسانية والشرعية تلبي مقتضيات العلم وحاجة المجتمع المسلم ، وعندما حدث انفصام نكد بين العلوم الشرعية والعلوم المدنية أو علوم العصر وسادت ثنائية التعليم[1] .

لماذا أسلمة العلوم التجريبية والإجتماعية والإنسانية ؟

إن من دواعي أسلمة العلوم انحراف مسارها. لقد فسدت غايات العلم ومقاصده وصارت تفترض الإلحاد والنظرة المادية للكون والوجود والحياة وصارت للهيمنة والسيطرة والاستكبار والظلم وإلغاء وجود الآخر وانحرفت كثير من استخداماته وصارت ضارة للإنسان والحيوان والبيئة ، وصارت غايته عند الكثيرين شمولية وصارت قيمته عند البعض أعلى قيمة في الحياة ، وقد كان هذا بسبب النجاحات الباهرة التي حققها عندما قضى على كثير من الأمراض فنتج عن ذلك إنخفاض في الوفيات بين الأطفال وإلى ارتفاع متوسط عمر الفرد ، واستطاع العلم أن يقضي على كثير من مظاهر الفقر باكتشاف تقنيات الزراعة وميكنتها ، وتحسين البذور ، وأدى التقدم العلمي والتكنولوجي إلى ارتفاع في مستوى دخل الفرد خاصة في دول الشمال ، وسهل سبل المواصلات والاتصالات ، وصار وسيلة من

(١) أنظر طه جابر العلواني ، لماذا إسلامية المعرفة؟ ، مجلة إسلامية المعرفة ، العدد الأول ، ١٩٩٥م ، ص ١١-٢٩ ، وعبدالحميد أبو سليمان أزمة العقل المسلم (CRISIS OF THE MUSLIM MIND, III T, ١٩٩٣)

وسائل الترفيه ، فأحسن الناس الظن بالعلم وظنوا أنه بمزيد من بذل الجهد فيه سيسعد الإنسان وتحل مشكلاته. ولكن سرعان ما تبدد الحلم الجميل أو قل الوهم، واتضح أن مشكلات الإنسان أعمق من أن تحلها تكنولوجيا العلم وحدها ، فهنالك مشكلات العنصرية والخلافات الفكرية والمذهبية والطائفية والقومية والدينية ومشكلات الأسرة والشباب والعلاقات الاجتماعية والجريمة والمخدرات وإرهاب الدول والأفراد ، ومشكلة فقدان معنى الحياة والشعور بالسأم والملل وغيرها من المشكلات التي لا حصر لها، وتبين أن العلم نفسه أفرز مشكلات لا يستطيع حلها بوسائله وتقنياته كالمشكلات الناتجة عن الهندسة الجينية والتلوث[1] .

ليس المقصود بهذا الحديث التقليل من قيمة العلم ومنجزاته ولكن بيان حدوده وإمكاناته ومقدراته .

ومن أهم دواعي التأصيل أن العلم (الممارس وليس العلم في ذاته) أقصى جانباً من الحقيقة ، أقصد الحقيقة الروحية وحقيقة الغيب وضيق مجال العلم الرحب وحدد طموحات الإنسان المعرفية الواسعة ، وأقصى أهم مصدر من مصادر المعرفة ألا وهو الوحي.

ومن دواعي التأصيل أن العلم صار يحتوي مقولات تتعارض مع مبادئ الإسلام وعقيدته.

ومن دواعي التأصيل أن العلم يحتاج إلى تحديد أهدافه ومقاصده ووجهته ، بحيث تتفق هذه الوجهة مع القيم العليا والمبادئ السمحة .

ومن دواعي التأصيل أيضا شعور الإنسان أن العلم لا يكفي لحياته ولا يستطيع أن يشبع طموحاته المعرفية وأشواقه الروحية وتطلعاته وآماله في الحياة والوجود ، ليعطيه سلوى حقيقية ويعينه على تحمل ابتلاءات الحياة وإخفاقاتها.

---

(١) زروق (عبد الله حسن) ، الإسلام والعلم التجريبي ، مركز أبحاث الايمان ، الخرطوم ١٩٩٢م ، ص ٣٢ .

ومن دواعي التأصيل تخليص العلم من تعميم بعض نتائجه المؤسسة على أوضاع تاريخية ومحلية معينة .

ومن دواعي التأصيل إعادة كتابة تاريخ العلوم بطريقة منصفة ترد لعلماء المسلمين اعتبارهم وتعترف بفضلهم وسبقهم وإنجازاتهم.

ومن دواعي التأصيل الأساس خدمة الحقيقة وقيم الحق والخير والجمال . ومن دواعي التأصيل توحيد فكر الأفراد والجماعات المسلمة حتى تنطلق وتنتج وتنجز[1].

ستكون دواعي تأصيل العلوم سالفة الذكر أكثر وضوحاً عندما نتناول الاعتراضات على مشروع الأسلمة بالمناقشة والتقويم ، ولكن لاستكمال موضوع دواعي الأسلمة نتناول بإيجاز دواعي اصلاح العلوم الشرعية وتجديدها .

---

(١) إننا نجد الجماعة العلمية في البلدان الإسلامية في اختلاف وتفرق ، فقد تجد طائفة منهم تهتم بعلوم العصر فقط ، وطائفة أخرى بالعلوم الشرعية فقط ، وطائفة أخرى ممن تخصصوا في العلوم المعاصرة تهتم بالعلوم الشرعية بداعي أسلمة العلوم ، وطائفة رابعة ممن تخصصوا في العلوم الشرعية تهتم بالعلوم المعاصرة بداعي الأسلمة أيضا .
لكن تنكر المجموعة التي تهتم بالعلوم العصرية فقط ، وتلك التي تهتم بالعلوم الشرعية فقط على المجموعتين اللتين اهتمتا بأسلمة العلوم عملهما هذا ظناً منها أن مجال العلم مختلف تماماً عن مجال الدين وأنكر بعض المهتمين بالأسلمة من التخصصين والمتدربين في العلوم العصرية (تحيزاً لتخصصهم) على المتخصصين في العلوم العصرية خوضهم في العلوم العصرية، وبالمثل أنكر بعض المهتمين بالأسلمة من المتخصصين والمتدربين في العلوم الشرعية على المتخصصين في العلوم العصرية خوضهم في العلوم الشرعية تحيزاً لتخصصهم.
وادعى كل فريق أن الفريق الآخر لا يحسن الحديث في مجال غير تخصصه ، لاشك أن بعض غير المتخصصين عندما يتحدثون في مجال غير تخصصهم قد لا يحسنون الحديث فيه ، ولكنه ليس من الضروري أن لا يحسن المتخصص في مجال الحديث في مجال آخر، إذا قام بدرسته دراسة جادة ، وقد يكون الحل لهذه المشكلة أن يتكون فريق للبحث من المتخصصين في المجالين ويتعاونا على إنتاج المعرفة المؤسلمة إذا لم يتوفر لعالم معين الإلمام بالمجالين الشرعي والعلمي معاً .

لماذا إصلاح العلوم الشرعية[1] ؟

فيما يلي جملة من المبررات التي يتردد ذكرها في أدب الأسلمة ومؤتمراتها :

١ - عدم استجابة العلوم الشرعية لتحديات العصر وعدم مقدرتها على حل مشكلاته وقضاياه فهي تتسم بالتقليد وينعدم فيها الإبداع . والدليل على ذلك أن كتب أصول الفقه تكررالأمثلة نفسها لإيضاح المبادئ والمفاهيم والقواعد الفقهية (مع ملاحظة تحسن الوضع بعض الشيئ في الأونة الأخيرة) .

٢ - تستخدم العلوم الشرعية منهج أصول الفقه وهو منهج لا يناسب العلوم الاجتماعية لأن هذا المنهج يهتم بالأحكام ، أي بما ينبغي فعله وما ينبغي تركه ولا يهتم بما هو كائن وأسباب وجوده وآليات تفسيره والتحكم فيه .

٣ - لا تهتم العلوم الشرعية بعلوم الكون والسنن الطبيعية والاجتماعية والسنن التي تحكم حركة التاريخ .

٤ - مناهج العلوم الشرعية تجزئ النص وتهمل النظرة الكلية ويطغى عليها منهج القياس الجزئي .

٥ - يضع علماء الشريعة شروطاً مشددة للمجتهد إلى درجة تجعل دائرة المجتهدين خالية.

٦ - يتسم الفقهاء بالتحفظ الشديد وفقدان الجرأة والشجاعة لإصدار

---

(١) انظر محمد الدسوقي ، نحو منهج جديد لدراسة علم أصول الفقه ، مجلة إسلامية المعرفة، العدد الثالث ، ١٩٩٦م ، ص ١١١-١٤٨ ، ويوسف القرضاوي، الاجتهاد المعاصر (دار التوزيع والنشر الاسلامية ، القاهرة ١٩٩٤) وحسن عبد الله الترابي ، تجديد أصول الفقه (الدار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة ١٩٨٤م) وعلى جمعة محمد ، قضية تجديد أصول الفقه ، (دار الهداية ١٩٩٤) ومحمد سليم العوا ، الفقه الاسلامي في طريق التجديد (المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق وعمان ، الطبعة الثانية ١٩٩٨) وجمال البنا ، نحو فقه جديد ، (دار الفكر الاسلامي القاهرة ، بدون تاريخ) والخضر علي ادريس ، أصول الفقه ومدى قابليته للتجديد (دار الاصالة للصحافة والنشر والانتاج الاعلامي ١٩٩٦) وعبد الحميد أبو سليمان أزمة العقل المسلم ، مرجع سابق وجمال عطية ووهبة الزحيلي ،تجديد الفقه الاسلامي (دار الفكر المعاصر ، بيروت ودمشق ٢٠) (على سبيل المثال لا الحصر).

الأحكام في الأمور المستجدة .

٧ - حدث فصل في تاريخ الإسلام بين المؤسسة الفقهية والمؤسسة السياسية مما أدى إلى ضمور الفقه السياسي .

٨ - المنهج الأصولي تأثر بالمنطق اليوناني الصوري وهو منهج عقيم أدى إلى عقم العلوم الشرعية.

٩ - بعض المفاهيم الأصولية تحتاج إلى مراجعة وترشيد وتحرير كمفهوم الإجماع والنسخ وخبر الواحد والمتشابه وبعضها يحتاج إلى تفعيل أكثر كمفهوم المقاصد والمصالح وكليات الشرعية وتغير الأحكام بتغير الزمان والمكان واجتهادات عمر رضي الله عنه ونقد الحديث بالنظر في المتن وعلى العموم نحتاج إلى مراجعة مناهج الحديث والتفسير والأصول، والكلام والعقيدة والتصوف والفلسفة واللغة ..... الخ .

سنعود إلى مناقشة دعاوى إصلاح العلوم الشرعية في نهاية هذا البحث .

اعتراضات على مشروع الأسلمة:

على الرغم مما قاله دعاة الأسلمة والتأصيل في التبرير والدفاع عن مشروعهم فإن هنالك الكثيرين ممن اعترضوا على هذا المشروع ، وقد اختلفت منطلقاتهم .

١ - فمنهم من يرى أن زج الدين الإسلامي في مجال العلوم ضار بالعلم والدين معاً. وينبغي أن نعتبر بتجربة الكنسية[1].

٢ - ومنهم من يعتبر المناهج العلمية أدوات محايدة لا تحوى عقيدة ، فيمكن للكل استخدامها والانتفاع بها وما علينا إلا أن نحسن فهمها وتطبيقها وتوظيفها[2]. وهذه النظرة شبيهة بنظرة القدماء

(١) المرزوقي (أبو يعرب) ، إسلامية المعرفة رؤية مغايرة ، مجلة إسلامية المعرفة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بماليزيا ، العدد ١٤ ، خريف ١٩٩٨م ، ص ١٤٧ .

(٢) البوطي (محمد سعيد) ، أزمة المعرفة وعلاجها في حياتنا الإسلامية المعاصرة ، المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ١٩٩٠م ، ص

الذين اعتبروا المنطق آلة. وعلى هذا الأساس فإن فلاسفة المسلمين كالفارابي وابن سينا وابن رشد وعلماء مسلمين كالغزالي وابن حزم اتخذوا المنطق منهجاً ومعياراً لقبول المعارف والعلوم[1]، ولم ير الغزالي مثلا أن المنطق يحتاج إلى تأصيل غير ربطه بواقع المجتمع وتوظيفه لخدمة العلوم الإسلامية (كأصول الفقه مثلاً).

٣ - ومنهم من يرى أنه يكفي لانتاج علم متميز أن نعد علماء متميزين. المطلوب أن يمارس المسلمون عملياً النشاط العلمي، وليست الإشكالية ايجاد ما يعرف بالمنهجية العلمية لأنه لا يوجد في واقع الأمر منهجُ « للكشف العلمي وليس هنالك منهجُ » للتفكير الإبداعي[2].

٤ - ومنهم من يعتبر المعرفة والعلوم الغربية خاصة الإجتماعية والإنسانية منها ضارة وأنه لا حاجة لنا أن نتعامل أو نشتبك معها والعلوم الشرعية مكتفية بذاتها [3] .

٥ - ومنهم من لا يعترض على مشروع التأصيل والأسلمة ولكن يري أنها فكرة عقيمة لم تنتج علماً ومعرفة ويقولون نسمع جعجعة ولا نرى طحناً .

٦ - واعترض البعض على فكرة إصلاح العلوم الشرعية خاصة تجديد أصول الفقه.

٥٥-٨٨ ، وانظر لؤي صافي . The Foundation of Knowledge, International Institute of Islamic Thought and International Islamic University Malaysia, 1996. pp-١٠.

(١) الغزالي (أبو حامد) المستصفي في أصول الفقه ، الجزء الأول ، دار الكتب العلمية ، ١٩٨٣م ،ص ١٠ ، وانظر ابن حزم ، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه ، تحقيق احسان عباس ، منشورات مكتبة دار الحياة ص ٩٠ .

(٢) Fazlur Rahman, Islamization of Knowledge, A Response,The American Journal of Islamic social Sciences(5-1), 1988 pp 3-11, وانظر لؤي صافيُ The Foundation of Knowledge مرجع سابق ، pp.11-12,.

(٣) زروق (عبد الله حسن) ، مناهج الدراسات الفلسفية في الفكر الغربي ، مجلة إسلامية المعرفة ، العدد ١٤ ، ١٩٩٨م ، ص ٣٣-٣٧ .

سوف يبدأ الباحث بمناقشة الاعتراضات الثاني والثالث والرابع ، ولكن بإيجاز ثم ينتقل إلى مناقشة الاعتراض الأول - الذي يعتبره الباحث الاعتراض الأساسي - بطريقة أكثر تفصيلاً ، ويختم هذه المناقشة بمناقشة الاعتراض الخامس والسادس .

مناقشة الاعتراض الثاني :

يعتبر أصحاب هذا الاعتراض أن العلم آلة محايدة . فهل هو حقيقة كذلك أم أنه محمل بقيم وفلسفات؟ سوف نحاول الإجابة على هذا السؤال ونفصل القول فيه وقديما بين ابن تيميه أن المنطق اليوناني(نظرية التعريف)محمل بافتراضات ميتافيزيقية[1]، وقد أشار الغزالي إلى أن علم الطبيعيات قد يتعدى حدوده ويتحدث في أمور ليس هو الحكم فيها[2]

مناقشة الاعتراض الثالث :

يرى أصحاب هذا الاعتراض كفضل الرحمن[3]، أنه يكفي لانتاج علم متميز أن نعد علماء متميزين ، ولكن كيف نعد علماء متميزين دون تحديد منهج اعداد لهم (فحجة لؤي صافي باقية) . وقد عبر ابن تيميه عن رأي مشابه للمقللين من شأن المنهج عندما قال ليس لنا حاجة للمنطق لأن الحدس والبديهية تكفينا ولقد ناقشنا رأيه هذا في غير هذا الموضع [4]، ولكننا على الرغم من كل هذا ينبغي أن نحذر من أن نجعل أي منهج (بشري) يعوق نشاط العقل الناقد الذي يمكنه أن يتجاوز أي منهج وأن نلاحظ أن الكشف العلمي عادة يكون بالحدس أو بطرق يصعب تحديدها وضبطها (لكن برهان ما تم اكتشافه يعتمد على وجود منهج معترف به من قبل الجماعة العلمية المعنية).

(١) زروق (عبد الله حسن)، نقد ابن تيميه للمنطق وانعكاساته على مناهج البحث عند المسلمين وفي الفكر المعاصر ، مجلة الباحث ، العدد الرابع (٥٦) ١٩٩٢م، ص ٨٣-٨٧.
(٢) الغزالي (أبو حامد) ، المنقذ من الضلال ، حققه وقدم له جميل صليبا وكامل عياد، دار الاندلس ، الطبعة العاشرة ، ١٩٨١م ، ص ١٠٥-١٠٦ .
(٣) فضل الرحمن ، مرجع سابق ص ٣ - ١١ .
(٤) زروق ، نقد ابن تيميه للمنطق ، مرجع سابق ، ص ٧٤-٧٩ .

مناقشة الاعتراض الرابع :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التعامل والاشتباك مع الفكر الغربي ضار لأن منطلقاته مادية إلحادية وأنه كل متكامل لاينبغي فصل اجزائه بعضها عن بعض وأنه متحيز لموروثه غير صالح لحل مشكلاتنا وأنه لم يستطع حل مشكلات المجتمعات المعاصرة التي مازالت تعج بها تلك المجتمعات ، فلا فائدة من تبديد الطاقات ببذل الجهد فيه وينبغي صرف هذه الطاقات في دراسة الإسلام ، ولقد قمنا بالرد على هذه الحجج وحجج أخرى وبينا ضرورة الاشتباك مع الفكر الغربي ودراسته[1] .

مناقشة الاعتراض الأول :

إن زج الدين الإسلامي في مجال العلوم ضار بالعلم والدين معاً

وهذا الاتجاه يمثل أهم اتجاهات المعترضين على مشروع الأسلمة والتأصيل وسوف نفصل القول فيه أكثر من غيره من الاتجاهات . وأفضل من يمثل هذا الاتجاه في اعتقادنا أبو يعرب المرزوقي فقد تبنى هذا الرأي في معرض مراجعته لكتاب لؤي صافي « تأسيس المعرفة »[2] ، لقد أورد المرزوقي مجموعة من الحجج تدعم موقفه الناقد لمشروع الأسلمة ، وعلى الرغم من قوة الحجج التي ذكرها إلا أنها في اعتقادنا غير سليمة ، ولنستعرض هذه الحجج ونناقشها ، إن هذه الحجج كما سيتضح صدرت

---

(١) ولقد رد المؤيدون للتعامل مع الفكر الغربي بقولهم أنه لايمكن الحكم على هذا الفكر دون فهمه ودراسته ، وان العلاقة القائمة بين المسلمين والمجتمعات الغربية سواء كانت علاقة تعاون أو تعايش أو حوار أو دعوة واصلاح أو مصلحة وانتفاع أو حرب تقتضي دراسة ثقافته وفكره وعلومه ونظام حياته الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية ومواطن القوة والضعف فيه والواجب يقتضيا مساعدة الجاليات المسلمة في تلك المجتمعات ولايمكن تقديم المساعدة بكفاءة من غير دراسة البيئة التي يتعاملون معها ، بالإضافة إلى هذا فإن الفكر والعلوم الغربية تدرس في الجامعات الإسلامية الأمر الذي يقتضي دراسة هذا الفكر وتقييمه حتى يتبين الخبيث من الطيب منه . (انظر عبد الله حسن زروق) مناهج الدراسات الفلسفية في الفكر الغربي) ص ٣٣-٣٧ مرجع سابق .

(٢) صافي (لؤي) The Foundation of Knowledge (تاسيس المعرفة) ، مرجع سابق .

من جهات أخرى ، إلا أن المرزوقي أحسن صياغتها والدفاع عنها وليس قصدنا توجيه النقد للمرزوقي بقدر ماهي محاولة لتقييم ما فهمناه مما عبر عنه من آراء وجدنا أن لها حضوراً واسعاً في الساحات المعارضة لأسلمة المعرفة ، أقصد مناقشة هذه الحجج الثلاثة الأولى منها :

١ - يقول المرزوقي إن دعوة أسلمة المعرفة دعوة ظلامية ، فإذا نجحت فإنها سوف تفسد الدين والعلم معاً وهي شبيهة بدعوى الكنيسة عندما تدخلت في مجال العلم فينبغي عدم الزج بالدين في مجال العلم لأننا إذا فعلنا ذلك فسوف يلقى الإسلام نفس المصير الذي لقيته المسيحية[١] فاعتراض المرزوقي اعتراض الحادب على الدين فهو لايريد أن ندخل الدين في مجازفات ومخاطر . الدين أهم من أن نجازف به [٢] .

فالمرزوقي يخشى من أن ربط العلم بالدين قد يدخلنا في المأزق الذي دخلت فيه المسيحية وانتصر فيه العلم والعلماء وخرجت منه الكنيسة خاسرة .

٢ - يقول المرزوقي محذراً : إن الزج بالدين في مجال العلم له نتيجتان : أما أن يؤدي إلى جمود العلم أو إلى تكذيب الدين[٣] . لأن الدين معتقداته يقينية ثابتة والعلم مقولاته متغيرة معرضة للتكذيب ، فإذا كان العلم متجدداً متطوراً دائم التقدم ومقولات الدين ثابتة فإن وصل العلم بالدين يجعل العلم في حالة جمود . من ناحية أخرى فإن العلم دائما في موضع محك التجربة فلا ينبغي أن نضع الدين في محك التجربة فنعرضه للتكذيب بالإضافة إلى هذا إذا كان العلم يمكنه إثبات الأمور أو نفيها ، وإذا كان في إمكان الدين كذلك اثبات نفس الأمور أو نفيها فإنه يكون لا حاجة لنا بهما معاً ويكفي أحدهما لاثبات المراد إثباته أو نفي المراد نفيه .

---

(١) المرزوقي ، اسلامية المعرفة ، رؤية مغايرة ، ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٦٥ ، مرجع سابق .
(٢) نفس المرجع ، ص ١٦٥ .
(٣) نفس المرجع ، ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٦٥ .

٣ - دعوى الأسلمة دعوة في حقيقتها تقود إلى تبني موقف ذاتي (subjective) حيال المعرفة[١] ، لأنها تفترض أن العلم يحوي عقائد والدين عقيدة . وهذه دعوى ضد موضوعية العلم ، ولو افترضنا أن العلم الغربي يحوي عقائد (أمور ذاتية) لكنه بهدف التخلص من هذه الذاتية ، فلماذا يريد دعاة الأسلمة وصل العلم بالدين حتى يظل العلم ذاتياً .

٤ - إن مجال العلم مختلف عن مجال الدين والمختلفان لا يتعارضنان. الدين يختص بالغيب ويختص بافعل واترك ، والعلم يختص بما هو كائن وحاصل والدين مقصده الهداية وتحقيق القيم. (والواجب في العلم ليس إلا ما يقتضيه الحاصل)[٢].

٥ - تساءل المرزوقي «ماذا في العلوم يناقض الإسلام أو لا يلتزم به لنقومه؟ [٣] ، فنخلص العلم منه ليماشي الإسلام.

فالإسلام متعدد ومنه نبعت نظرات وجودية لا تكاد تحصى بل إن جل النظرات الوجودية والقيمية التي نجدها في الفلسفات الحالية وفيما بني عليها من علوم بتياراتها الأربعة الوضعي النظري (الفلسفة التحليلية) والوضعي العملي (الفلسفة الماركسية) والبديل الراد عليهما . . . لها بذور في النظرات[٤] ، الفلسفية والكلامية والصوفية السابقة عند اليونان. .

٦ - وقال المرزوقي علينا أن نقتدي بعلماء المسلمين الأوائل فإنهم لم يزجوا بأنفسهم في قضايا العقيدة ومارسوا العلم للعلم وطوروا علمهم من الداخل ولم يتأثروا بالمناهج الكلامية والفلسفية ولم يخوضوا في الذي خاضوا فيه[٥] .

---

(١) نفس المرجع ، ص ١٤٨.
(٢) نفس المرجع ، ص ١٥٤ .
(٣) نفس المرجع ، ص ١٤٥.
(٤) نفس المرجع ،ص ١٤٥.
(٥) نفس المرجع ، ص ١٥٦ .

مناقشة الحجة الأولى من الاعتراض الأول :

دعنا نناقش بشيء من التفصيل الحجة التي تقول لا ينبغي الزج بالدين في مجال العلم لتقييم هذه المقولة ، ينبغي أن نعرف الدين وطبيعته ونرسم حدوده ونحدد قضاياه وموضوعاته .

كما ينبغي أن نعرف العلم وطبيعته ونرسم حدودها ونحدد قضاياه وموضوعاته ، وقد يقتضي الأمر تحديد منهج كل مجال ومقدرته على إنتاج نوع معين من المعارف وتحديد ما انتج بالفعل ولا يتم ذلك إلا بالنظر في نصوص الدين (القرآن والسنة) والنظر في فهم الجماعة العلمية للمسلمين للقرآن والسنة بجانب النظر فيما تعتبر الجماعة العلمية قضايا وموضوعات علمية ، فإذا ثبت أن المجالين مختلفان فإنه يتعين في هذه الحالة أن لا يتدخل أي منهما في مجال الآخر ، وإذا كان هنالك تداخل فينبغي أن تحدد طبيعة هذا التداخل .

ولكن قبل أن نناقش قضية العلاقة بين العلم والدين في ذاتها، هل هي علاقة انفصال أو تداخل أو احتواء أو تطابق؟ ينبغي أن ننظر في العلم الممارس من قبل العلماء التجريبين والاجتماعيين هل كان علماً محضاً أم أن العلماء قد زجوا بالعلم في مجال الدين؟ بصرف النظر عمّا إذا كان هذا الزج مشروعاً أو غير مشروع ثم ننظر في محاولة علماء الأسلمة « الزج » بالدين في مجال العلم وهل كانت مشروعة أم غير مشروعة ؟ وهل كانت محاولة «الزج » هذه مخاطرة لا مبرر لها. ثم نتناول القسمة التي قال بها المرزوقي وغيره وهي : مقولات العلم مطلقة ويقينية ومقولات الدين ظنية احتمالية نسبية وما مغزى هذه القسمة ومدى صحتها وأثرها على القضية قيد البحث ، ثم نتدرج في النظر في الاعتراضات الأخرى .

نقول وبالله التوفيق لقد زج العلم نفسه في مجال الدين والفلسفة والميتافيزيقا والقيم وفي كثير من الأحيان دون أن يصرح بذلك وقديما قال

الغزالي قد يتعدى العلم ويدعي أموراً يتخطى بها صلاحياته وإمكاناته في النفي والاثبات فيقول إن المادة أو الطبيعة مكتفية بذاتها ولا تحتاج إلى خالق ويقول لا موجود إلا المادة ولا علم إلا ذلك الذي يمكن أن يُتَحقّق منه بالملاحظة ولا حقيقة إلا تلك التي أثبتها العلم التجريبي فالعلم التجريبي ينبغي أن يهيمن على كل علم بل يغالي البعض ويقول لا سعادة إلا تلك التي يؤدي إليها استخدام العلم التجريبي والتكنولوجيا .

العلم والنظرة المادية للوجود :

« لقد هيمنت النظرة المادية للعلم على النظرة العلمية المعاصرة وانتشرت الأفكار الإلحادية المبنية على هذه النظرة ، نشأت هذه النظرة التي صبغت العلم بصبغة مادية صرفة كرد فعل للفلسفة المدرسية التي اعتمدت على الفكر النظري المحض والتي أهملت المشاهدة الحسية والتجارب العملية . لقد بنيت هذه الفلسفة على المنطق الأرسطي ووصلت إلى حالة من الجمود والتحجر مما حدى بعلماء العصر بالإعراض عنها ، كما وان الكنيسة في ذلك الزمن وقفت ضد العلم واضطهدت العلماء بحجة أن نظرياتهم العلمية لا تتفق مع نصوص الكتاب المقدس ، ولقد أعدم كثير من العلماء وأحرقوا ولقد اضطر غاليليو للتراجع عن تأييده لنظرية كوبرنيكوس ، ولقد نشأ صراع بين رجال العلم ورجال الدين إنتصر فيه في نهاية الأمر رجال العلم وعزموا بعد هذا الإنتصار على تحرير العلم من الدين وكل ما يمت إلى الدين بصلة فأقاموه على نظرية مادية بحته وذهبوا إلى القول بأنه ليس في الكون سوى المادة ، وأنكروا أن تكون للإنسان والكون غاية لأن المادة لا تستطيع أن تقصد هدفاً أو ترسم خطة بل تتصرف بطريقة ميكانيكية وبالتالي يتحتم على التفسيرات العلمية أن تقتصر على الأسباب المادية والميكانيكية، يقول بيكون : أن مطلب الغائية يفسد العلوم بدلاً من أن يرقى بها ، ويقول ديكارت: إن كل ضروب الغائية لا قيمة لها في الأشياء المادية والطبيعية ، وشاعت الفكرة بين

العلماء أن المادة أزلية فلا تحتاج إلى خالق وفسرت الموجودات على أنها جاءت عن طريق الصدفة ، إن الموجودات حسب هذه النظرة كانت نتيجة تلاق عرضي عشوائي للذرات المكونة لها ، وفسر وجود الإنسان بنظرية التطور، وانتقلت النظرية العلمية المادية من مجال العلوم التطبيقية إلى مجال العلوم الإنسانية واستغلت هذه العلوم لنفي وجود الخالق ففسر فرويد صاحب النظرية التحليلية في علم النفس وعلماء المدرسة السلوكية سلوك الإنسان وفق نموذج مادي ميكانيكي "[1] .

وحاول الماديون أمثال فرويد ودوكايم وماركس تفسير ظاهرة التدين والإيمان بالله بتفسيرات وضعية مادية [2].

يتضح مما سبق أن العلماء التجريبيين زجوا بالعلم في مجال الدين سواء كان المجالان في حقيقة الأمر متداخلين أو مختلفين وكانت نتيجة هذا التدخل أن جاءوا بنظرة مخالفة للعقيدة والدين وطعنوا في أسسه ومسلماته فهذا يحتم على المؤمنين بالدين التصدي لهم والدفاع عن الدين. ولكن يبقى السؤال ماثلاً أمامنا بصرف النظر عن الممارسات: ما هي العلاقة الحقيقية بين العلم والدين (الإسلام)؟.

العلاقة بين العلم والدين :

اختلفت الآراء حول هذه العلاقة ، فمن الناس من يراها علاقة انفصال ومن يراها علاقة إحتواء (احتواء الدين العلم أو احتواء العلم الدين) ومن يرى أنها علاقة تداخل ومن الممكن أن تكون علاقة تطابق . ونعني بعلاقة التداخل أن هنالك مساحة مشتركة بين العلم والدين ومساحة يختص بها الدين وأخرى يختص بها العلم .

---

(١) زروق، الإسلام والعلم التجريبي ، ص٥٣-٥٤ ، مرجع سابق .(وأنظر روبرت م. أغروس وجورج ستانسيو ، العلم في منظوره الجديد ، ترجمة كمال خلايلي ، عالم المعرفة (١٣٤) الكويت، ١٩٨٩م ،ص ٨ ، ٥٧ - ٥٩ ، ٨٣ - ٨٤) .

(٢) نفس المرجع ، ص ٥٥ .

الأشكال التالية توضح هذه العلاقات

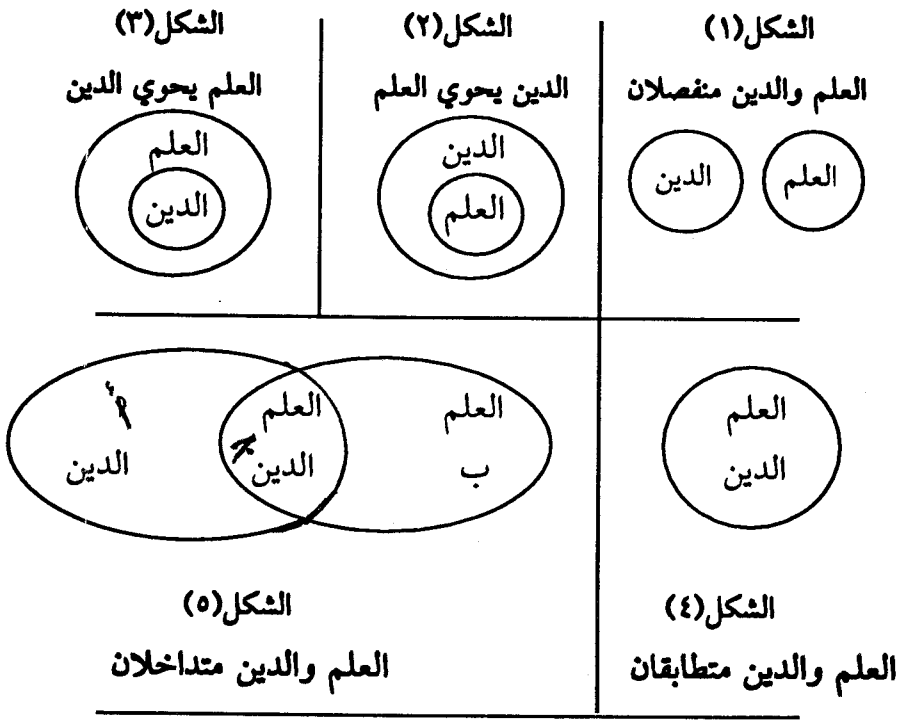

الشكل الأول يمثل رأي من يعتقدون أنه لا ينبغي أن نزج بالدين في مجال العلم ولا أن نزج بالعلم في مجال الدين ، والقائلين بالنموذج الذي يمثله الشكل الثاني يعتقدون أن كل ما توصل إليه العلم وما سيتوصل إليه جاء به الدين ويستدلون على ذلك بقوله تعالى « ما فرطنا في الكتاب من شيء» [1]، لكنهم في كثير من الأحيان يتكلفون الأمر واستدلالاتهم غير مقنعة ، ويمكن اعتبار أصحاب النموذج الثالث عقلانيو الإسلام (كالمعتزلة) وهؤلاء يدعون أن كل ما جاء به الإسلام له تفسير عقلاني ،

(١) سورة الأنعام آية (٢٨).

ولا أعلم قائلاً بالنموذج الرابع ، أما النموذج الخامس فهو النموذج الذي نعقد أنه يمثل حقيقة العلاقة بين دين الإسلام والعلم. فهنالك أمور ، كما ذكر ابن تيميه، تعلم بالشرع فقط وهي تمثل الجزء (أ) في الشكل الخامس كحقائق الغيب وأحكام العبادات مثلاً ، وهناك أمور تعلم بالعقل فقط كمروريات الطب والرياضيات وهي تمثل الجزء (ب) في الشكل الخامس ، وهنالك أمور تعلم بهما معاً كضرر الخمر وهي تمثل الجزء (جـ) في الشكل الخامس ، وبهذا يحدث تكامل بين العقل والوحي .

إذا كان مجال العلم ومجال الدين متداخلين - كما سيتضح بالأدلة والأمثلة - أي أنهما ليسا منفصلين أو متطابقين أو أن أحدهما يحوي الآخر ، وبعبارة أخرى فهنالك مساحة مشتركة بينهما ومساحة يختص بها كل منهما ، فالمشترك بينهما إما أن يكونا فيه متوافقين أو متعارضين ، وإذا كان متعارضين فالتعارض إما أن يكون حقيقياً أو ظاهرياً ومستحيل أن يكون التعارض حقيقاً لأن الحق لا يعارض الحق ، والمتوافقان إما أن يدعم أحدهما الآخر ، أي يدعم الدين العلم ، أو يدعم العلم الدين ويكون ذلك عند اختلاف قيمة صدق كل منهما أي عندما يكون أحدهما ظني (احتمالي) والآخر يقيني ولكن إذا تساوت قيمتهما بأن تكون قيمة كليهما يقينية أو ظنية (لها نفس الدرجة من الاحتمالية) ، فإنه من المناسب في هذه الحالة أن نشير إلى هذا التوافق بالتوافق المطلق .

دعنا نوضح هذه القواعد بإعطاء الأمثلة فالتكامل بين القرآن والعلم والعقل يتضح مثلا من أن القرآن يتحدث عن الروحانيات والعبادات والعلم لا يتحدث عنها ، والعلم يعطينا طريقة أو قانونا لحل المعادلة من الدرجة الثانية مثلاً ولكن لا نجد طريقة في الدين محددة لحل المسألة وسيأتي التفصيل في بيان الأمور المشتركة .

لقد أثبتت الدراسات العلمية الحديثة التوافق بين العلم والدين ، ومن هذه الدراسات الدراسة التي قام بها العالم الفرنسي موريس بوكاي للقرآن

الكريم والتوراه والإنجيل والتي توصل فيها إلى توافق العلم الحديث والقرآن الكريم موافقة كاملة ، فقال: « لقد أثارت هذه الجوانب العلمية التي يختص بها القرآن دهشتي العميقة في البداية. فلم أكد أعتقد بامكان اكتشاف عدد كبير إلى هذا الحد من الدعاوي الخاصة بموضوعات شديدة التنوع ومطابقة تماماً للمعارف العلمية، وذلك في نص كتب منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً »[1].

أما التوافق الذي يكون فيه العلم داعماً للدين ففي الحالات التي تكون فيها دلالة النص غير قطعية مثال ذلك حقيقة كروية الأرض ، فيدعمها العلم عندما يثبت يقيناً كروية الأرض ومثال الحالة التي يدعم فيها الدين العلم « أن الأشياء والعالم لها أجل محدد » هذه الحقيقة الدينية اليقينية تدعم ما يعرف « بالقانون الثاني للديناميكا الحرارية »[2] وهو قانون غير يقيني .

وفي حالة تعارض القضايا العلمية والدينية ظاهرياً فإنه يمكن درء هذا التعارض على طريقة ابن تيميه على النحو التالي :

أولاً : ننظر في ثبوت النص (أي ننظر في ثبوت السنة لأن نصوص القرآن كلها ثابتة) فإذا كان النص غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ ينتفي التعارض.

ثانياً : إذا ثبت أن النص ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كان النص قرآنا فينبغي النظر في دلالة النص حسب قواعد التفسير السليم فقد تكون له دلالة لا تتعارض مع ما يوجبه العقل.

ثالثاً : أما إذا كان النص ثابتاً ودلالاته واضحة فعلينا حينئذ اختبار

---

(١) بوكاي (موريس)، دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧م .

(٢) طه (محجوب عبيد) ، حول أسس التأصيل في مجال العلوم الطبيعية ، مجلة التأصيل ، العدد الأول ، ديسمبر ١٩٩٤م ، الخرطوم ، ص ٧١-٧٢ .

الدلالة العقلية ، لأنها قد لاتكون صحيحة ، فكثير مما ظنه الفلاسفة والعلماء يلزم من النظر العقلي قد لايكون كذلك ولا يتسع المجال للتفصيل بذكر الأمثلة ، أما إذا تعذر التوفيق بهذه الطريقة فإن ابن تيميه يقترح الطريقة الآتية لدرء التعارض ، فإذا كانت القضية الشرعية يقينية والقضية العقلية ظنية فينبغي قبول القضية الشرعية ، وإذا كانت القضية العقلية يقينية والقضية الشرعية ظنية فينبغي الأخذ بالقضية العقلية ، وإذا كانتا ظنيتين فينبغي قبول التي هي أقوى ظنا واحتمالاً وإذا كانت القضية الشرعية يقينية والقضية العقلية يقينية ، فعندئذ لايكون هنالك تعارض أصلا لأن الحق لا يعارض الحق أما درجة التيقن من القضية الشرعية فتعتمد على درجة ثبوت النص ودرجة التيقن من دلالته [1] . وتقاس درجة احتمال القضايا العلمية باستخدام المنهج العلمي .

أنواع القضايا التي يتحدث فيها الدين والقضايا التي يتحدث فيها العلم :

المستقرئ للقرآن الكريم والسنة الشريفة يجدهما يتحدثان عن أمور وأشياء في المجالات التالية :

١ - العقيدة : تتحدث ضمن ما تتحدث فيه في أمور غيبية ووراء المحسوس .
٢ - العبادة : تشمل ما يعرف بالأمور الروحية .
٣ - القوانين والنظم (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .... الخ) .
٤ - القيم : أخلاقية وجمالية .
٥ - آداب السلوك .
٦ - العلوم التجريبية .

(١) زروق ، نظرية المعرفة عند أمام الحرمين الجويني ، كتاب الذكرى الألفية لامام الحرمين الجويني ، كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية ، جامعة قطر ، الدوحة ، ٢٠٠٠م ، ص ١٩٦ - ١٩٧ .

٧ - العلوم الاجتماعية والإنسانية كعلم الاجتماع والنفس . . الخ واللغة والتاريخ.

لا ينازع أحد في أن الدين يتحدث في مجال العقيدة والعبادة والاخلاق وآداب السلوك ونازع نفر قليل من العلمانيين (منهم علي عبدالرازق) في أن الدين يتحدث عن القانون والتشريع ، وأيضا نازع قليلون في أن الدين يتحدث عن النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولكنهم نازعوا بطريقة أكثر إلحاحاً في أنه يتحدث عن علم الاقتصاد وعلم الاجتماع والسياسة . . . الخ ، من ناحية أخرى يجد القول بأن الدين تحدث في العلوم التجريبية معارضة أكبر .

أما العلوم فتتحدث فيما يعرف بالحقائق والنظريات (في وصف الظواهر الطبيعية ، وتفسيرها والتحكم فيها والتنبؤ عنها)، ومن المتنازع فيه أنه يتحدث في القيم والأمور الغيبية والميتافيزيقية[1].

المسألة الأساس :

هل يتحدث الدين عن أمور علمية ؟ وما طبيعة هذا الحديث ؟ وما هي قيمته المعرفية وفائدته ومغزاه ؟.

التفسير العلمي للقرآن الكريم :

اختلف القدامي والمعاصرون في شأن مسألة هل الدين يتحدث في أمور علمية ودار نقاش حول هذه المسألة عندما ناقش علماء المسلمين قضية

(١) ميز البعض بين العلم والدين فقالوا إن الدين يتحدث فيما يتجاوز التجربة والمشاهدة والعلم يبحث في العالم الطبيعي بمنهج تجريبي والعلم يبحث في الأسباب والدين يبحث في المعني والمغزى والمقصود ، والعلم يبحث في أمور يمكن فهمها وحلها والدين يبحث فيما هو غامض وخفي ، والعلم يبحث في عمل الطبيعة ، والدين يبحث في أصل الطبيعة ونشأتها ، العلم يبحث في حقائق بعينها والدين يتساءل لماذا البحث عن هذه الحقائق لكن أصحاب هذا الرأي يفترضون أن مجالي العلم والدين منفصلين ، صحيح أن الدين يتحدث عن هذه الأمور ، ولكن في أمور يتحدث فيها العلم أيضا وبالمثل يتحدث في أمور تتجاوز التجربة والمشاهد.
John F. Haught,Science and Religion, Paulist Press, New York, 1995, P.15

التفسير العلمي للقرآن الكريم ولقد حرر العلامة الشيخ القرضاوي مقالة ممتازة في هذا الموضوع لخص فيها الجدل الدائر في المسألة في مجلة مركز بحوث السنة والسيرة بعنوان :نظرات في التفسير العلمي للقرآن الكريم[1].

واستعرض في هذا البحث آراء المؤيدين للأخذ بالتفسير العلمي للقرآن الكريم وآراء المعارضين له .

وذكر من جملة المعارضين للتفسير العلمي من المعاصرين الشيخ شلتون وسيد قطب وأمين الخولي ومن القدامي الشاطبي وذكر من المؤيدين القدامى حجة الإسلام الإمام أبو حامد الغزالي ومن المؤيدين المعاصرين الزنداني وزغلول النجار وأورد حجج كل فريق ووازن بينها ورجح القول بالتفسير العلمي للقرآن الكريم بعد أن وضع له بعض التحفظات والقيود .

إن حجج المرزوقي ضد الأسلمة والتي تقدم ذكرها تشابه تلك التي أوردها المعارضون للتفسير العلمي للقرآن الكريم ، فلنستعرض تلك الحجج كما وردت في بحث الشيخ القرضاوي .

١ - الحقائق التي يثبتها القرآن الكريم يقينية نهائية قاطعة ، أما ما يثبته العلم من نظريات فهي ليست يقينية ولا نهائية ولا قاطعة (بحكم المنهج العلمي ذاته وباستقراء تاريخ العلوم) فهي قابلة دائما للتغيير والتعديل والإضافة بل قابلة لأن تنقلب رأسا على عقب بظهور أداة كشف جديدة[2] (وذلك في حالة الثورات العلمية - كونKhun).

٢ - لايحتاج الإنسان لمعرفة الأمور العلمية إلى الوحي لأنه يمكنه أن يتوصل إليها بالبحث والتجريب فقد منحه الله سبحانه وتعالى الآلة التي توصله إلى المعرفة فيها وهي العقل والحواس ، أما موضوع القرآن

---

(١) القرضاوي (يوسف) نظرات في التفسير العلمي للقرآن الكريم ، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة ، ١٩٩٦-١٩٩٧م .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٦ .

فهو مختلف ويتناول موضوعات لم يترك الإسلام شأنها للفكر البشري بل تولى أمرها القرآن نفسه ، فالقرآن يعالج بناء الانسان وشخصيته وبناء المجتمع وعلاقة الانسان بخالقه [1](يعالج القيم الانسانية - قيم الفرد والمجتمع ، القرآن كتاب هداية واصلاح وتشريع ، وليس كتاباً يُعني بالفيزياء أو الكيمياء أو الطب . .).

٣ - التفسيرات العلمية للقرآن الكريم عادة ما تحمل أصحابها لتأويل القرآن تأويلاً متكلفاً.

٤ - قال الشاطبي: جاءت الشريعة على معهود العرب وما تعرفه العرب من علوم ولم تخرج مما ألفوه وأن كثيرا من الناس تجاوزوا في الدعوى على القرآن الحد فأضافوا إليه كل علم يذكره المتقدميين والمتأخرين من علوم الطبيعيات والتعاليم كالهندسة وغيرها من الرياضيات والمنطق وكان السلف الصالح - من الصحابة والتابعين ومن يليهم - كانوا أعرف بالقرآن وعلومه وما أودع فيه ولم يبلغنا أن تكلم منهم أحد من شيء من هذا المدعى سوى ما تقدم وما ثبت من أحكام التكاليف وأحكام الآخرة وقال المراد بقوله تعالى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيئ﴾ اللوح المحفوظ[2].

وفيما يلي الحجج التي تسند القول بجواز التفسير العملي للقرآن الكريم.

١ - مما يدل على جواز التفسير العلمي للقرآن الكريم أن القرآن الكريم أمر بتدبر معانيه فقال تعالى « أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها [3]» ومعلوم أن التدبر يتم وفق خلفية علمية معينة سواء كانت خبرات الشخص وتجاربه العادية أو تجاربه العلمية بجانب معرفة اللغة ، فإذا كان لابد من استخدام تجارب الشخص ، فما يمنع أن تكون هذه

(١) نفس المرجع ، ص ١٥ .
(٢) سورة الأنعام ، آية (٣٨).
(٣) سورة محمد ، آية (٤).

التجارب علمية ومعلوم أن بعض المفسرين فسروا القرآن وفق تجاربهم العادية وأخطأوا في ذلك التفسير ، فما يمنع أن تصحح أخطاؤهم بعلم أدق وأعمق ، ولقد حث القرآن الكريم على الملاحظة والنظر في خلق السموات والأرض والملاحظة والنظر أساس المنهج العلمي يقول تعالى « إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون »[1].

٢ -كثير من الآيات القرآنية تتحدث عن أمور يتحدث عنها العلم وإذا أردنا أن نكون صادقين دون أن نبدل مدلولها ومقصودها فينبغي التعامل معها على أساس أنها تصف موجودات وأحوال وجودية والأمثلة على ذلك كثيرة (تعدل سدس القرآن الكريم) نذكر منها قوله تعالى:« ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر ، فتبارك الله أحسن الخالقين[2] » أن هذه الآيات تتحدث عن أمور وجودية شتى ، والقول بأنها تثبت حقائق وجودية لا يتعارض مع القول بأنها ترمي في نفس الوقت لتثبيت الإيمان وخدمة قيم الدين.

يقول تعالى « وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذي من الجبال بيوتاً ومن الشجر وما يعرشون ثم كلي من كل الثمرات فاسلكي سبل ربك ذللاً يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس ، إن في ذلك لآية لقوم يتفكرون »[3] .

ماذا يعني قوله تعالى « فيه شفاء » غير الشفاء من الأمراض . انتظر

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٦٤) .
(٢) سورة المؤمنون ، آية (١٢-١٤) .
(٣) سورة النحل ، آية (٦٨-٦٩) .

حتى تقوم شركة كبرى في استراليا باجراء أبحاث على عناصر ومركبات عسل النحل واستخراج أدوية منه أم نثق في كتابنا ونثبت ما يقول .

ويقول تعالى: « والجبال أوتاداً »[1] .

ويقول تعالى: « إنا كل شئ خلقناه بقدر »[2] .

ويقول تعالى: « وجعلنا من الماء كل شئ حي »[3].

ويقول تعالى: « ومن كل شئ خلقنا زوجين لعلكم تذكرون[4] » .
«يوم نطوى السماء كطي السجل كما بدأنا أول خلق نعيده »[5].

« والسماء بنيناها بأيد وإنا لموسعون »[6] .

أشار القرضاوي أن غاية التفسير العلمي للقرآن ترسيخ الإيمان وتعميق معاني القرآن ، وتقريب أمور غيبية إلى أذهان الناس ، فيسهل تصديقها وتصحيح التفسير المبني على العلوم والتجارب الساذجة والتي قد تكون خاطئة .

وأضاف المغفور له بإذن الله محجوب عبيد طه أن الآيات القرآنية تمثل امتداداً للحقائق والمقاصد العلمية المتفق عليها .

يقول محجوب عبيد: « إن عمل العالم الطبيعي هو رصد المشاهدات واستنتاج الحقائق والربط بينها بالتسبيب والتنظير ، بهدف تحقيق مقاصد المعرفة البشرية في مجاله ، هذا التعريف العام يشمل عمل العالم الطبيعي المؤمن والملحد على حد سواء ، وعلى اختلاف عقائد العلماء المؤمنين واختلاف مذاهب العلماء الملحدين . غير أن ما يندرج تحت شقي هذا التعريف ، شق آلية الحقائق والنظريات وشق الغايات والمقاصد ، يحوي

(١) سورة النبأ ، آية (٧) .
(٢) سورة القمر ، آية (٤٩) .
(٣) سورة الانبياء ، آية (٣٠) .
(٤) سورة الذاريات ، آية (٤٩) .
(٥) سورة الأنبياء ، آية (١٠٤) .
(٦) سورة الذاريات ، آية (٤٧) .

حداً أدنى متفقاً عليه ويحوي إضافات مهمة مختلفا حولها ، وكثير من الكتاب والباحثين يقصر معنى العلم الطبيعي وأساليبه ومقاصده على الحد الأدنى المتفق عليه ، وينكر هؤلاء المؤلفون والباحثون أن يكون للعلم الطبيعي صلة بالدين أو العقيدة أو فلسفة الحياة .

غير أن تطورات البحوث المعاصرة قد قربت العلم الطبيعي من موضوعات البداية والنهاية وجعلته يناقش المصادر الأولى والغايات الأخيرة وأطلت به على مشارف قضايا كبيرة في العقيدة والفلسفة ، هذه التطورات أحرجت الموقف الشكلي البسيط الذي يفصل بين الحقائق العلمية والمذاهب الفكرية ، وفضحت ضعفه أمام الأبواب المفتوحة الآن نحو إشباع طموح الإنسان في الوقوف على أسرار الخليقة وطبيعة الأشياء» [1] ، ويقول:

« في ختام هذا نكرر أن للعلم الطبيعي موقعاً واضحاً داخل عقيدة المؤمنين وأن العقيدة تعطيه امتداداً مهما يكمل رسالته ويعمق معناه ومنتهاه، والذين دربوا على الحرص على حصر العمل الطبيعي في نطاق حده الأدنى ، وحذروا من إلصاقه بما ليس منه كالوحي والعبادة ، إنما دربوا من منطلق إلحادي يشكل توسعة عقائدية أخرى ، مضادة للإيمان بالله ، تفيد أن الإنسان يعلو ولا يعلى عليه وأن بيئتنا التي نشاهدها ونرصدها هي الحق كل الحق وما عداها خيال باطل لا وجود له ، هذه التعميمات الشاملة وأمثالها تشكل في مجموعها عقيدة إلحادية هي إمتداد للحد الأدنى للعلم الطبيعي ، وليست من مقتضياته ، وعلى المؤمنين وعلمائهم ومعلميهم ، أن يعوا هذا فيوضحوه » [2].

ويقول محجوب العلم الطبيعي لا يتحرج من اللجوء للغيب لفهم المشاهد: على عكس توقع الناظر للعلم الطبيعي من بعيد، وعلى عكس ما يقول به كثير من العاملين في مجال العلوم التجريبية ، العلم الطبيعي المعاصر لا يتحرج من اللجوء للغيب ليستعين به على فهم المشاهد ، من

(١) طه ، حول أسس التأصيل في مجال العلوم الطبيعية ، ص ٦١ ، مرجع سابق .
(٢) نفس المرجع ، ص ٦٥ .

ذلك فرضية وجود جسيم النيوترون : لوحظ أن قدراً معيناً من الطاقة يختفي في بعض التفاعلات النووية دون سبب معلوم ، للاحتفاظ بمبدأ (أو عقيدة) حفظ الطاقة قدمت فرضية بوجود شيء ما يظهر عنه حدوث هذه التفاعلات ، يختفي حاملاً معه الطاقة المفقودة ، وبتكرار التجريب حددت له خصائص عديدة، توضح متى يتوقع ظهوره ومتى لا يتوقع ، وأصبحت الفرضية متسقة مع كل التجارب ، وتؤخذ في الاعتبار على أنها « حقيقة لازمة» لمدى عشرين عاماً قبل إكتشاف النيوترون تجريبياً [1].

هذا نوع من الوجود الغيبي اقتضاه التوفيق بين التجربة ومبدأ نظري مهم يصعب التخلي عنه ، وهناك نوع آخر من الوجود الغيبي اقتضاه البناء النظري : في النظرية الكمية للقوى النووية القوية (المعروفة باسم ديناميكا الالوان الكمية) تتكون الجسيمات النووية ، مثل البروتون والنيوترون ، من جسيمات أساسية تسمى « الكواركات » وكان الظن أن هذه الجسيمات الأساسية يمكن أن تشاهد في تجارب التبعثر عند درجات عالية من الطاقة ، ولكن التحليل الرياضي أوضح أن النظرية تقتضي عدم إمكانية مشاهدة هذه الجسيمات تحت أي ظرف تجريبي ، وذلك فإن وجودها « غيبي » فعلاً [2] .

لقد اتضح وسيتضح أكثر إن شاء الله أن صورة العلم قد تغيرت كثيراً في الأونة الأخيرة أو على أقل تقدير تعدلت ، فقد واجهت التجريبية (Empiricism) ومقولاتها وافتراضاتها نقداً قوياً ومن هذه المقولات مقولة : أن العلم محايد ومقولة وجوب فصل القيم عن الحقائق ومقولة وجود حقائق نقية لا تلتصق بها نظريات ومقولة أن القيم أمور ذاتية وغير موضوعية والمقولة التي تعتبر قيمة الكفاءة قيمة مستقلة عن القيم الأخرى ومقولة فصل الموضوع عن الذات ومقولة : العلم الطبيعي يرفض النظريات بسبب أنها لم تبني على التجارب ومقولة الاختلاف الجذري بين

---

(١) نفس المرجع ، ص ٦٧ - ٦٨ .
(٢) نفس المرجع ، ص ٦٨ .

المقولات العلمية (النظريات العلمية) والمقولات الميتافيزيقية .

الصلة بين العلم والدين من خلال صلتهما بالقيم :

بعد النجاحات الباهرة التي حققها العلم كما تقدم ظن بعض الناس أن العلم (التجريبي) كاف لتوجيه حياة الانسان وإسعاده وتوفير حاجياته وأن منهجه هو المنهج الوحيد الذي ينبغي أن يكون ميعاراً للحق ، فالعلم بمفاهيمه الاجرائية باستطاعته أن يتحقق ويختبر كل مقولة وذلك بالتجربة والملاحظة وأنه ينبغي أن يكون الحكم على كل المعارف والثقافات والمهيمن عليها .

والحقيقة أن العلم قد فشل في أن يعطينا الراحة النفسية والسلوى والرضا ويحقق لنا رغباتنا وذلك عكس المعتقدات الدينية. إن العالم الذي تسوده القيم العلمية (التجريبية المادية) والذي تسود فيه العقلانية عالم فيه الكفاءة والفعالية والقياس والتنبؤ هي الأهداف القصوى، إنه عالم يفقد المعنى الخفي ولا يهتم بالإشباع الروحي[1] ،يقول ماكس فيبر إنه عالم يفقد السحر والخيال وسريته وإيمانه بالغيب عالم انتصرت فيه الموضوعية على الذاتية، عالم بارد غير مضياف، الحقيقة فيه ليست الجمال أو الفضيلة أو ماهو نافع ويخدم غايات نبيلة ، إن القيمة والعاطفة والأمل والمخاوف ليست من اهتماماته [2]، إن الدين يعلّم الإنسان أن العالم الذي يسكن فيه يناسبه ويناسب طبيعته وأن له مكاناً مميزاً ومقدراً وأنه مخلوق مكرم[3] ، يقول الذين يعتقدون أن العلم ليس بكاف لحياة الإنسان. إن قيمة المعتقد لاتحدده طبيعته ولكن تحددها الطمأنينة التي يحدثها ، يقول قدنس (Giddens) إن كل إنسان يرغب ويهدف إلى الأمن وأن كل المجتمعات لديها أشكال من المعارف تؤدي وظيفة تأميلية (تفسيرية) ونفسية وأنه ليس

(١) Bilton (Tony) and others,Introduction to Sociology, Macmillan press LTD, London, 1996, (First edition 1981) P.537 .

(٢) Ibid, P. 538.

(٣) Ibid.. p, 539

صحيحاً أن المعرفة غير العلمية يتناقص دورها في المجتمعات المعاصرة[1] .

إن نظم المعتقدات ذات الطبيعة الدينية تساعد على النظام والاستقرار الاجتماعي بطرق لا تستطيع المعرفة العقلانية القيام بها وأنها تقوم بوظيفة لا يقوم العلم بها [2] .

العلم يهتم بما يمكن أن يقاس وله فعالية وتأثير ولا يهتم بما هو عاطفي ولا بالأهداف ولا بالقيم. العلم وسيلة والوسيلة معيارها الكفاءة التي تحقق هدفاً سبق تحديده . العلم محايد حيال القيم فهو يقصيها عن مجاله أو هكذا ينبغي له أن يكون فلا ينبغي للعلم أن يخوض فيها أو يعطي أحكاماً بشأنها ، وأن يركز على الحقائق إذ أن طبيعة منهجه لا تسمح له أن يحسم قضايا القيم إذ لايمكن من الناحية المنطقية أن تستنبط قيمة من حقيقة . هذه الفكرة ترجع إلى هيوم حيث قال: لا يمكن استنباط مايجب (ought) مما هو كائن (IS) وقد قال بهذه الفكرة أيضا مور (Moore) عندما وصف استنباط « ما ينبغي أن يكون من ما هو كائن بأنه أغلوطة» وسمي هذه الأغلوطة « بالأغلوطة الطبيعية » كما روج لهذه الفكرة الوضعيون المناطقة فقد اعتبروا قضايا القيم قضايا ذاتية (Subjective) تعبر عن شعور أصحابها (وقد يراد بها التأثير في السامع) وأنه لايمكن وصف قضايا القيم بالصدق أو الكذب لأنه لايمكن التحقق من صدقها أو كذبها بإجراء التجارب عليها أو بتحليلها تحليلاً رياضياً أو منطقياً بحتاً .

إذن كان الاعتقاد السائد هو إقصاء القيم عن مجال البحث العلمي ولكن سرعان ما تبين أنها لايمكن أقصاؤها وأن الباحث عادة ما يخفيها ولا يصرح بها على الرغم من أن بحثه يكون محمل بها ، وأول ما تظهر تظهر في اختياره لمجال البحث العلمي ، فكان الاقتراح أن يصرح الباحث

---

(١) Ibid..p,539

(٢) نستفيد من هذه الأقوال أن العلم ليس كاف للإنسان ولا نقبل المقابلة بين العقلانية والدين.

بها في بداية بحثه واقترح البعض تقسيم العمل: العلماء يقومون بمهمة البحث العلمي وجهات أخرى كرجال الدين أو السياسيين أو من يختارهم المجتمع يقومون بالمهمة الأخرى - تحديد القيم بمعناها التقليدي أي القيم الاخلاقية والقيم الجمالية، لكن لم لا يقوم العالم نفسه باختيار القيم على علم إذا كانت تؤثر في صميم عمله. من ناحية أخرى فقد ظهر أن القيم تظهر في مستوى أعمق وهو مستوى المفاضلة بين النظريات العلمية وقيم المفاضلة هذه قيم معرفية زيادة على ذلك فقد قوي الرأي القائل بأن القيم الاخلاقية لها معايير موضوعية كما للعلم معايير موضوعية.

إن القيم الوجودية تمثل جزءاً هاماً من العلوم الاجتماعية كعلم النفس وعلم الاقتصاد كما أن الافتراضات الوجودية والميتافيزيقية تمثل جزءاً آخر من مدلولها ، فنظريات علم النفس والاقتصاد تقوم على افتراضات خاصة بطبيعة الانسان ومحددات الفعل الانساني. وهذه الافتراضات تؤثر في فهمنا لسلوك الانسان وبالتالي في التنبؤ والتحكم فيه فالانسان له جسد وروح وفطرة ورغبات وشهوات وعواطف وشعور وإرادة وعقل ومقاصد وأهداف وجانب علوى يجعله يصبو إلى تحقيق قيماً روحية وأخلاقية وإلى مايتجاوز المادة ، وأنه كائن اجتماعي تؤثر فيه عوامل البيئة والتربية والتنشئة ، فينبغي على الذي يود أن يتعامل معه ويوثر فيه من طبيب ومرشد ومربٍ ومتخصص في الخدمة الاجتماعية أن لا يهمل هذه الجوانب فيه .

إن اقصاء هذه المفاهيم عن العلوم الاجتماعية كان له أثر سلبي عليها، فقد شاع في الفكر الاقتصادي الفكرة القائلة بأن النظم الاقتصادية وليس علم الاقتصاد الحقيقي أقصد علم الاقتصاد التحليلي هو الذي يتصل بالقيم والأيدولوجيات والأديان ولكن تبين خطأ هذه الفكرة ، فقد أبان «سن» أن الاستخدام غير الموفق في التحليل الاقتصادي[1] للافتراض

(١) Sen (Amartya), On Ethics and Economics, (Oxford. Basil Blackwell. 1990 ,p., x, Also Zaroug(A.H)

القائل بأن دوافع الانسان تهدف إلى تحقيق المصلحة اضرت بنوعية التحليل الاقتصادي إن حجة سن تقوم على الرأي القائل بأن الاقتصاد يمكن أن يكون أكثر كفاءة إذا اهتم بصورة أفضل بالمعتقدات الاخلاقية التي تشكل السلوك البشري (تجدر الاشارة هنا أنه على الرغم من فائدة وإيجابية رأي سن هذا إلا أنه قد يحوي افتراض خفي وهو أن الكفاءة هي أعلى قيمة وأنها حاكمه على النشاط الاقتصادي هو أمر غير مسلم به) وذكر سن أنه ليس هنالك دليل على أن المنفعة تعكس حقيقة السلوك الفعلي للإنسان وقال أن الشعور بالواجب والولاء والوفاء والنية الحسنة مهمة جداً في تحقيق الكفاءة الاقتصادية[1] ، ينبغي أن نتنبه أيضا إلى افتراض خفي وهو ينبغي أن نبحث في علم الاقتصاد في السلوك الفعلي. أرى أن يبحث الاقتصاد في عالم الممكنات والمستحيلات والضروريات بجانب بحثه في عالم الواقع والسلوك الفعلي كما سيأتي تفصيله.

وعبر أنس الزرقا عن رأي مماثل فقال « إن هنالك قوتين مؤثرتين في السلوك الانساني هما الأثرة أي الحافز الذاتي والأناني والإيثار أي الحافز الغيري أو الأخلاقي الذي يدفعنا لأداء الواجب بصرف النظر عن منفعتنا الشخصية أو الذاتية وفي ضوء هذه المسلمة الجديدة بدأنا نرى أن علم الاقتصاد التقليدي الوضعي متقدم جدا في تحليله لاقتصاديات الأثرة لكنه متخلف جدا في تحليله لاقتصاديات الإيثار »[2] .

مما تقدم يبدو أن الاقتصاد يمكن أن يدرس واقعين للسلوك الاجتماعي السؤال : هل ينبغي على الاقتصادي أو واضع السياسات الاقتصادية أن يعتبر الواقع الاقتصادي كثابت معطي أو أنه من واجبه أن يحاول أن يغيره ويرتقي به إلى ماهو أمثل وأفضل؟. للإجابة على هذا

Ethics From an Islamic Persective, The American Journal of . Isiamic and Social Scienes, Volume 16, Fall 1999.

. Ibid., pp, 49-50. (1)

(٢) الزرقا (محمد أنس) تحقيق إسلامية علم الاقتصاد : المفهوم والمنهج . Towards Islamization of Disciplines, iiiT, Herndon 1989 p٣٣٠

السؤال ينبغي على الباحث أن يحدد التالي :

١ - الواقع المعين الموجود في مكان وزمان محدد .

٢ - أسباب الواقع والعوامل التي أدت إلى حدوثه .

٣ - قيمة الواقع الموجود والمعين وقيم الأحوال الممكن وقوعها .

٤ - جوانب الواقع الضرورية وجوانب الواقع الحادثة ، أقصد بالضروري ماتشترك فيه كل المجتمعات كضرورات البقاء وما يعكس حاجات المجتمع وأفراده .

٥ - الواقع الذي هو ممكن حدوثه ينقسم إلى واقع حسن وواقع غير حسن .

٦ - يمكن الربط بين طبيعة الانسان التي تمثل حقيقة وجودية وبين القيم فإن ما يحقق طبيعة الإنسان وفطرته وحاجياته فهو خير له. (مع الأخذ في الاعتبار أن هنالك أموراً يجب تركها لخيارات ورغبات الافراد الخاصة) .

تجدر الإشارة هنا إلى الرأي القائل بأن القيم نسبية وذاتية وأنه لكل باحث الحق في اختيار نظام القيم الذي يفضله. ولقد استحسن هذا الرأي بعض علماء الإسلام الاجتماعيين لأنه يسمح لهم باختيار النظام الذي يرتضونه وهو نظام الإسلام ولم يلزمهم كما كان الحال في الماضي بالنظام الاقتصادي الغربي ، لكن هذه النظرة لا تتسق ونظرة الإسلام الذي يعتبر نظامه أفضل النظم وقيمه أفضل القيم والذي يوجب على المسلم الدعوة لنظامه الاقتصادي ، كما أن هذه النظرة تفترض عدم عقلانية القيم وإنه ليس هنالك معايير للاختيار من بين المواقف والافعال الأخلاقية المختلفة ، وأنه لايمكن أن نفاضل بينها، وهي نظرة غير مقبولة.

العلم والنظريات والعقائد والفلسفات :

ليس هنالك اختلاف جذري - على عكس ما تدعي التجريبية بين النظريات والفروض العلمية والعقائد الميتافيزيقية. فالنظريات قد تتجاوز

الملاحظات والحقائق التجريبية، ومعايير تفضيل نظرية على نظريات أخرى في التحليل النهائي ليست تجريبية ، ولكنها معقولية الافتراض والبساطة وجمال المعدلات وعمق الفكرة[1] ، وأشار كون إلى أن معايير التفاضل بين النظريات هي : الدقة والاتساق وسعة النطاق والبساطة والخصوبة[2] .

على الرغم من أن البعض يضع ضمن المعايير دعم الملاحظات والحقائق التجريبية لها، ولكن توقف هذا الدعم لا يجعلنا مباشرة نتخلى عن النظرية. وفي اعتقادنا أن أهم معيارين لتفضيل نظرية على نظرية أخرى هو معقوليتها وفي المقام الأول نجاحها ، والنظرية العلمية كما تقدم قد تقتضي عدم امكانية مشاهدة بعض مكوناتها من الجسيمات تحت أي ظرف تجريبي وما العقيدة الدينية (الإسلامية) إلا نظرية كونية شاملة.

يقول: محجوب عبيد : « الحقيقة هي أن النظرية تصور فكري ، يبني على الملاحظات والحقائق التجريبية ، ولكنه يتجاوزها في الزمان والمكان بما لا يطيق حصره والتأكد من صحته أي مجهود بشري . . . » .

« وإذا صح هذا في حق النظريات العلمية الكونية فأحرى به أن يصح في حق الإيمان بالعقيدة الدينية ، فهو نظرية كونية أشمل نطاقاً من أية نظرية كونية طبيعية . . . » .

« كل هذه النظريات على الساحة ولا يوجد برهان تجريبي على اختلافها مع التجربة . والأمر في الأخذ بأي منها متروك للقناعة الفردية ، التي كثيراً ما تقوم على قناعات وفلسفات سابقة هي جزء من عقيدة الباحث الشخصية: «جمال» المعادلات ، «بساطة» التصور « معقولية » الافتراض ، «عمق» الفكرة وما إلى ذلك »[3] .

---

(١) طه ، حول أسس التأصيل في مجال العلوم الطبيعية ، ص ٦٧ ، مرجع سابق .

(2) Newton-Smith,w.H.,The Rationality of Science , Routlege & Kagan Paul, London and New York, 1986 (First Published 1981), pp.112-113.

(٣) طه (محجوب عبيد)، حول التأصيل في مجال العلوم الطبيعية،ص٢٦٧ ، مرجع سابق.

« صحيح أن أغلب العلوم الطبيعية نتائج مباشرة للتجارب المعملية وأن المعرفة الدينية لايتوصل إليها بإجراء التجارب ، ولكن العلم الطبيعي لا يرفض النظريات بسبب أنها لم تبن على التجارب ، ومبدئياً كل ما يخطر ببال العلماء يمكن أن ينظر فيه ، وكثيراً ما يقال عن النظرية إنها صدرت عن عمق البصيرة أو الحدس الفيزيائي أو التوفيق أو حتى مجرد التخمين أو الإلهام ، فالنظريات العلمية الكبيرة لا يتوصل إليها بإجراء التجارب. هنالك فجوة بين التجريب والتنظير يلزم أن تعبر بالتأمل وأعمال الفكر البشري »[1].

علم النفس والافتراضات النظرية :

إنّ أهمّ مدارس واتجاهات علم النفس المعاصر هي : مدرسة التحليل النفسي والمدرسة السلوكية والمدرسة الانسانية والمدرسة المعرفية .

اتجاه التحليل النفسي[2] :

يقوم هذا الاتجاه على الأسس والافتراضات التالية:

(١) الدوافع المحركة للانسان تتمثل في دوافع الجنس والعدوان - الموت.

(٢) سلوك الانسان يكون نتيجة الجهاز النفسي للانسان ويتكون من الهو (Id) والأنا (Ego) والانا العليا (Superego) .

(٣) الهو المحرك الحقيقي للانسان ويمثل منطقة اللاوعي عند الانسان.

(٤) يتشكل سلوك الانسان وشخصيته منذ السنوات الأولى من طفولته.

(٥) سلوك الانسان ضروري وحتمي ويتم بطريقة ميكانيكية ولا تتحكم فيه إرادة ولا تتحكم فيه عمليات عقلية واعية وهو نتاج الدوافع

---

(١) طه ، نفس المرجع، ص ٦٩-٧٠ .

(٢) Glassman (William E), Approaches to psychology, Open University Press, Buckingham. 1995 (First edition 1979),pp., 223-226

القابعة في اللاوعي .

(٦) تفترض النظرية موضوعية النتائج المترتبة عليها .

(٧) تفترض النظرية أن لها المقدرة على تفسير كل السلوك الإنساني .

الاتجاه السلوكي : أسسه وافتراضاته :

يأخذ الاتجاه السلوكي بمنهج العلوم البيولوجية لفهم سلوك الإنسان والتأثير عليه ويعتبر سلوك الإنسان مشابه لسلوك الحيوان . يتفاعل الكائن الحي مع البيئة (مثير - استجابة - تعزيز) يفترض الاتجاه موضوعية النتائج التي يتوصل إليها كما يلزم من النظرية أن السلوك البشري حتمي فلا وجود لعمليات عقلية داخلية أو إرادة .

الاتجاه الإنساني[1] :

يعتمد هذا الاتجاه على التجربة الذاتية ويعتبر أن سلوك الفرد يحدده اختياره وأهدافه ومقاصده (أو حاجياته التي عبر عنها ماسلو Maslow في سلمه المشهور) وبعض منظري هذا الاتجاه يركزون على دور المعني والمغزى في حياة الإنسان .

يمكن القول بأن هذا الاتجاه يفترض المقولات التالية :

١ - فهم السلوك يتم عن طريق التجربة الذاتية وليس عن طرق موضوعية.

٢ - لا يمكن الحصول على تنبؤات ذات محتوى موضعي (ليست مبنية على التجارب الذاتية) وفق المنهج الإنساني وتكون قابلة للتكذيب، فنتائجه غير قابلة للتكذيب .

٣ - قيم التقدم والارتقاء وتحقيق الذات والصحة والسواء النفسي نسبية.

٤ - يفترض سلم ماسلو أن سلم الحاجيات يبدأ من الأدنى إلى الأعلى وترتيبها على النحو التالي: الفسيولوجية ، الأمن ، الانتماء

(١) Ibid., pp., 130 - 131.

والمحبة ، التقدير ، تحقيق الذات .

الاتجاه المعرفي[1] :

أعطى هذا الاتجاه مكانة أساسية للعقل في تحديد السلوك ، فاختلف بذلك عن الاتجاه السلوكي الذي أقصى دور العقل واتجاه التحليل النفسي الذي حصر دوره في الدوافع. يتحدد سلوك الإنسان حسب هذا الاتجاه بأن يأخذ العقل معلومات من البيئة وينظمها ويقوم بإجراء عمليات ذهنية عليها متخذا خطوات مختلفة متمخضة في نهاية المطاف في إعطاء نتيجة معينة ويتخذ هذا الاتجاه طريقه الحاسب الآلي نموذجاً له[2].

الافتراضات:

يفترض هذا الاتجاه أن الإنسان كائن عقلاني منطقي يقوم بعمليات وإجراءات ذهنية على المعلومات الواردة ، وبذلك يقصي الجانب العاطفي والوجداني وجانب الشعور والجانب الإبداعي (الجانب الذي يقوم بالكشف العلمي غير المسبوق) وعموماً يقصي الجانب اللاعقلاني في الإنسان. ومن غير الواضح هل هذه العمليات والعوامل التي تؤدي إليها معطاة (أي محدده بالفطرة) أم أن الإنسان يتدخل فيها ويشكلها .

ولكن الممارسة اليوم في المهنة تمتاز بالجمع بين هذه النظريات وانتقاء المناسب في الحالة المعينة ولم تتوفر حتى الآن نظرية موحدة ومازالت إشكالية الجمع بين النظريات المختلفة هي أن هذه الاتجاهات تتناقض مع بعضها بعضاً .

ويمكن النظر أيضا في نظريات التنظيم الاجتماعي : نظرية التبادل ونظرية التفاعل الاجتماعي والنظرية الأيكولوجية ونظرية القوة والنظرية المعيارية ونظرية القيم[3] .

---

(١) Ibid., pp., 264-267.

(٢) Ibid., pp., 179-181.

(٣) انظر ابراهيم عبد الرحمن رجب ، التوجيه الاسلامي للخدمة الاجتماعية ، بحث

يتضح مما تقدم أنه يمكن صياغة علوم إسلامية بافتراضات تتسق مع مبادئ الإسلام وتوجيهاته في الاقتصاد وفي مجال العلوم السلوكية. وهذه الافتراضات تؤسس على نظرة الإسلام للإنسان وطبيعته ومحددات سلوكه ولا يتسع المجال للتفصيل في هذه النظرية وما ذكر كان المقصود منه إعطاء شرعية لصياغة مثل هذه النظرية. ولقد اتضح أيضا أنه يمكن أن يؤصل علم الفيزياء وفق نظرة الإسلام للكون والوجود ، وأنه ينبغي أن توجه هذه العلوم لخدمة أهداف وأغراض تتسق مع مبادئ الإسلام وقيمه ومثله.

دعنا نعود مرة أخرى بعد هذا التوضيح للمتغيرات التي حدثت لمفهوم العلم وأعطت شرعية للنظرة الإسلامية للمساهمة في المجال العلمي إلى الاعتراضات المتبقية التي وردت في نقد المرزوقي لمشروع الأسلمة ، ولقد أجبنا عليها ضمنياً .

مناقشة الحجة الثانية من الاعتراض الأول :

وهو أن معتقدات الدين يقينية ثابتة ومقولات العلم نسبية متغيرة معرضة للتكذيب. نعم من المتفق عليه أن النظريات العلمية (وهي الأهم في النشاط العلمي - ما يعرف بالحقائق العلمية ليست ذات مغزى كبير في النشاط العلمي ومازال الخلاف دائراً حول ما يعرف بالملاحظات : هل هي نقية غير محملة بنظريات أم تحمل في طياتها نظريات) صحيح أن النظريات العلمية ظنية لأنها تتخطى التجارب المحدودة . وتعتمد في التحليل النهائي على الاستقراء (الناقص) ومقولات الدين المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة الشريفة الصحيحة إما قطعية الدلالة أو ظنية الدلالة ، فإذا كانت ظنية الدلالة فلا إشكال ، وقد يكون من المناسب في هذه الحالة أن تنسب الدلالة للمفسر وليس لذات النص أما إذا كانت قطعية الدلالة وهنالك نظرية علمية يعمل بها العلماء في وقت من الأوقات، فيمكن للعالم المسلم كما اقترح محجوب عبيد أن يعمل بها

مقدم إلى مؤتمر « التوجيه الاسلامي للعلوم » الذي نظمته رابطة الجامعات الاسلامية بالتعاون مع جامعة الازهر - القاهرة ، ابريل ١٩٩٢م ، ص ٣٣ .

مؤقتاً حتى يتسنى له أن يبرهن على صدق مقولة النص (أو يتسنى لأحد العلماء برهانها) وفي هذا المعنى قال محجوب عبيد .

« الحقائق الكونية الشاملة التي ذكرناها حقائق « محيطية » بهذا المعنى، وهي تحسم وتحكم ما اختلف عليه التجريبيون ولا تحسم أو يحكم عليها بما اتفقوا عليه في مرحلة من مراحل علمهم ، مهما بلغ إجماعهم وإصرارهم ، والعالم الطبيعي المسلم الذي ينتج ويبحث من خلال فرضية تبدو متعارضة مع الحقائق الكونية لعقيدته ، إنما يفعل ذلك على أساس هذا الفهم لقصور ومرحلية العلم التجريبي وعلى علم تام بأن هذه الفرضية تقريب ذو فائدة عملية في نطاق تطبيقي معلوم وليست قانوناً كونياً شاملاً ، أذكر على سبيل المثال فرضية أن الشمس ثابتة تدور حولها الكواكب ، هذه الفرضية تتعارض مع حقيقة يقينية في القرآن الكريم ، «والشمس تجري لمستقر لها » فهي إذن متحركة وليست ساكنة ، الفلكي المسلم يمكن أن يعمل تحت هذه الفرضية على أساس أنها تقريب محلي مرحلي مفيد ، بصفة خاصة في مرحلة لا يعلم فيها عن حركة الشمس شيئاً ، أما الفلكي غير المؤمن فليس هناك ما يمنعه من الاعتقاد بصحة نظرية فلكية تكون الشمس فيها مركزاً ثابتاً للكون المشاهد ، هذا ما حدث بالفعل في تاريخ تطور الفلك ».[1]

مناقشة الحجة الثالثة من الاعتراض الأول :

يقول المرزوقي إن دعوى الأسلمة في حقيقتها تقود إلى تبني موقف ذاتي حيال المعرفة لأنها تفترض أن العلم يحوي عقائد ، وهذه دعوى ضد موضوعية العلم ، لأن العقائد يختلف حولها الناس ، فإذا كانت حقائق لما اختلف حولها الناس.

ليس هنالك إجماع حول موضوعية العلم ، وإذا افترضنا أن العلم موضوعي في ذاته فيبقى السؤال هل يمارس العلماء البحث العلمي

(١) طه ، حول أسس التأصيل في مجال العلوم الطبيعية، ص ٦٤.

بموضوعية ، ولكن قبل النظر في إمكانية موضوعية العلم وفي طبيعة الممارسة الفعلية للعلماء ينبغي تعريف مفهوم الموضوعية.

يعرف البعض موضوعية قضية ما بما تبحث فيه من موضوع (الصخور والحجارة والسلوك الاخلاقي والغيبيات) لأنهم يعتبرون أن بعض الموضوعات قابلة للحكم الموضوعي وبعضها غير قابل. وتعرف تارة أخرى بتوفر منهج معين يؤدي إلى أحكام موضوعية وهو عند الكثيرين المنهج العقلاني. وتعرف أيضا بأنها عدم التحيز وأن ما يتوصل إليه الباحث من حكم لا يعتمد على اعتقاده فقط أو نظرته الخاصة للاشياء فالموضوعية وصف العالم والأشياء والأمور كما هي ، وليس كما تراها أو يراها أحد الناس.

فهل الموضوع يحدد إمكانية الموضوعية هذا أمر تنازع فيه المفكرون ، اعتبر البعض أن بعض المجالات غير قابلة للحكم الموضوعي كالأخلاق والقيم والمقولات الدينية والغيبية والميتافيزيقية، وقالوا إن مجالها فقط مجال العلوم. وبعض العلماء أنكر وجودها حتى في مجال الفيزياء ، وعللوا ذلك بقولهم إنّ نظرتنا للحقيقة تكون عن طريق إدراكنا المحدود، من ناحية أخرى فإنه [1] يكون هذا الإدراك عن طريق ما نعتمده من نظريات ومفاهيم التي هي في تغير مستمر وتبحث الجماعة العلمية في المعتمد من العلم ، لايستطيع الباحث مناقشة هذه الآراء في هذه المساحة المحدودة ولكنه يعتقد أن مجالات الأخلاق والميتافيزيقيا والنظريات العلمية مجالات تخضع لمعيار المعقولية - ليس بشكله الذي تزعمه التجريبية لأن نفي وجود معايير تخضع لها قضايا هذه المجالات يجعلها نسبية ومعتمدة على خيارات الأفراد المطلقة، وبذلك تشابه الأمور الذوقية المحضة مثل رغبة أحدهم في شرب الشاي والآخر في شرب القهوة من ناحية أخرى إذا صحت النسبية المطلقة وكان كل سلوك يعتمد على خيارات الأفراد لجاز

(١) Jary (David) and Julia Sary, (editons) Collins Dictionary of Sociology, Harper Collins Publishers, 1991., p., 437.

الظلم والعدوان.

وإذا افترضنا أن العلم موضوعي في ذاته فينبغي السؤال هل يمارس العلماء البحث العلمي بموضوعية. من الملاحظ أن العلماء لا يلتزمون بالموضوعية وعدم التزامهم بالموضوعية قد يكون بسبب جهل معاييرها ، وقد يكون الباحث على علم بهذه المعايير ولكنه قد لا يطبقها لهوى في نفسه أو لأنها تعارض مصلحته الشخصية أو بسبب عداوة أو محبة أو تعصب لفكرة أو معتقد وأيضا تؤثر في الموضوعية الثقافة والتدريب العلمي وتقاليد المؤسسات العلمية ، فكثير من الباحثين يقبل على البحث العلمي بخلفيات علمية معينة وبمعتقدات فلسفية دون أن يخضعها نفسها للبحث والنظر . ذكر الدكتور جعفر شيخ أدريس أن نظرية الباحث العلمية قد تكون مرتبطة باعتقاد الباحث الفلسفي وأورد قولا لالفريد هويل قال فيه : إن علماء الأحياء التقليدين لن يقبلوا نظريته في التطور المخالفة لنظرية دارون والتي فحواها إن تطور الأحياء على أرضنا لا يسير بالمصادفة وبلا هدف كما تدعي تلك النظرية بل إن سيره محكوم بقوى واعية خارج ارضنا ، يقول أن هؤلاء العلماء لن يقبلوا هذه النظرية رغم وجود جبال من الإدلة على صحتها لأنها قد تؤدي إلى ايحاءات دينية ولآن العلماء التقليديين مهتمون بمنع الرجوع إلى الغلو الديني الذي حدث في الماضي أكثر من اهتمامهم بالتطلع إلى الحقيقة وأشار أيضا الدكتور جعفر إلى صلة النظريات العلمية بالنظريات السياسية والاجتماعية السائدة عند صياغة النظرية فقال ، قالوا إن نظرية مالتس المشهورة التي انتهى فيها إلى أن الفقر والعناء أمور حتمية ناتجة عن أن عدد السكان يزداد بمتواليات هندسية بينما الموارد الغذائية تزداد بمتواليات حسابية كانت في الحقيقة احتجاجا على قوانين صدرت لصالح الفقراء . . . . وقالوا أن هنالك صلة بين تفسير دارون للصفات وبين المذهب الفردي الذي كان سائداً آنذاك في النظريات السياسية البريطانية وأن الأصل في هذا التفسير هو الدفاع عن تقسيم العمل الذي دعا إليه آدم سميث وأنه بهذا التفسير حول نظرية سياسية إلى

صورة للعالم الطبيعي [1] (أنظر اشكالية التحيز لمزيد من الأمثلة)[2] . إن ما عبر عنه المرزوقي في هذا الاعتراض صحيح ، إننا ينبغي أن نبحث عن الموضوعية ، ولكن نقول ليس بالمفهوم التجريبي الضيق ، ولاينبغي أن نهمش اشكالية العلم الممارس .

مناقشة الحجة الرابعة من الاعتراض الأول:

إن مجال العلم مختلف عن مجال الدين والمختلفان لا يتعارضان . لقد تم نقاش هذا الجزء من الاعتراض بالتفصيل فيما سبق أما القول بأن العلم يختص بما هو حاصل وأن ما ينبغي أن يكون ينبغي أن يقتضيه الحاصل أمر يحتاج إلى تفسير لأن بعض تفسيراته غير مقبولة ، فمثلاً إذا قلنا يلزم من القول « أن الناس يرغبون بالفعل في شيء » القول «أن ذلك الشيء ينبغي أن يتحقق » يكون هذا لزوماً غير سليم .

مناقشة الحجة الخامسة من الاعتراض الأول:

يقول هذا الاعتراض ماذا في العلوم يناقض الإسلام ، فالإسلام متعدد . . . الخ هذا كلام غريب وليس صحيحاً بإطلاق بأن كل التيارات الفلسفية والكلامية والصوفية موافقة للإسلام وليس صحيحاً أن الاسلام يوافق التيارات الفلسفية الحالية وإلا كانت دلالته نسبية وغير هادية .

مناقشة الحجة السادسة من الاعتراض الأول :

في هذه الحجة قال المرزوقي علينا أن نقتدي بعلماء المسلمين الأوائل فإنهم لم يزجوا بأنفسهم في قضايا العقيدة . هل يعني هذا القول أن العلم (بافتراض أنه محايد - وهو أمر بينا خطأه). أقيم من العقيدة أم أنه يعني تقسيم العمل بين فلاسفة العلم والعلماء ،

---

(١) شيخ أدريس (جعفر) اسلامية العلوم وموضوعيتها ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد ٥٠ ، ١٤٠٨هـ (١٩٩٨) بيروت ، ص ١٠-١١.

(٢) المسيري (عبد الوهاب) ، محرر ، اشكالية التحيز ، ٢ جزء ، الطبعة الثانية ١٩٩٦م ، (الطبعة الأولى ١٩٩٥) المعهد العالمي للفكر الإسلامي .

وماذا يمنع أن يشتغل العالم المؤمن بالعلم وفلسفة العلم مادام علمه يفترض فلسفة وقيماً، وهل انطلاق العالم من عقيدة ما يقلل من كفاءته العلمية ؟ إننا نعتقد على العكس من ذلك فان الاعتقاد الصحيح يزيد من كفاءة الباحث العلمية بجانب أنه يحدث استقراراً نفسياً له .

مناقشة الاعتراض الخامس:

يقول أصحاب هذا الاعتراض أن فكرة الأسلمة فكرة عقيمة لم تنتج علماً . إن هذا الاعتراض موجه إلى قمه مايهدف إليه مشروع الأسلمة ، فهنالك مقاصد أدنى قد حققتها الأسلمة بالفعل كتوجيه العلوم. بالطبع لا يعني هذا الاعتراض أن الكتب الإسلامية التي تملأ الساحة العربية والإسلامية ليس لها قيمة فلا أحد يمكن أن ينكر أثرها على تفكير وسلوك وحياة المسلمين ويمكن ذكر مثال واحد لهذا الأثر وهو تعامل المسلمين الواسع مع البنوك الإسلامية وطلب الفتوى في المعاملات الاقتصادية ولا ينكر أحد أثر الاطروحات السياسية الإسلامية في عالمنا العربي والإسلامي المعاصر لكن المقصود أنه يندر أن نجد قسماً في جامعة من الجامعات يدرس علم النفس أو علم الاجتماع أو علم الاقتصاد أو علم السياسة معتمداً على كتب إسلامية ومازالت الفكرة حسب علمي في طور طرح مناهج وأسس نظرية لأسملة العلوم أكثر من تأليف كتب دراسية تدرس في الجامعات. بدأ البحث في ورقة العمل التي طرحها المعهد العالمي للفكر الإسلامي عن أسس نظرية تتمثل في نظرة الإسلام للكون والحياة والانسان وخطة عامة لتنفيذ البرامج وتحدث طه جابر العلواني عن كيف نتعامل مع القرآن وكيف نتعامل مع السنة وكيف نتعامل مع التراث الإسلامي وكيف نتعامل مع الفكر الغربي ، وشمل أدب إسلامية المعرفة في هذا المجال محاولات جادة لوضع منهجية للعلوم الاجتماعية (عبد الرحمن رجب

ولؤي صافي وغيرهم)[1] ومحاولة ممتازة لمحجوب عبيد لوضع أسس نظرية لأسلمة الفيزياء .

(١) انظر إبراهيم رجب، معالم التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية، مجلة إسلامية المعرفة ، العدد الثالث ١٩٩٦م ، والتوجيه الاسلامي للخدمة الاجتماعية ، مرجع سابق ولؤي صافي ، نحو منهجية أصولية للدراسات الاجتماعية ، مجلة إسلامية المعرفة ، العدد الأول ١٩٩٥م ، وإسلامية المعرفة الطرائق الاجرائية ، مجلة إسلامية المعرفة ، العدد الثالث ١٩٩٦م ، والزرقا ، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد - المفهوم والمنهج ، مرجع سابق ، واسلامية المعرفة ، المبادئ وخطة العمل ، ١٩٨٦م .

تقويم دواعي إصلاح العلوم الشرعية

الداعي الأول : العلوم الشرعية لم تستجب لتحديات العصر : على الرغم من أنه قد يصدق القول أن العلوم الشرعية لم تستجب بالمدى المطلوب لتحديات العصر لكن يمكن القول إن الوضع قد تحسن نسبة لوجود عوامل مختلفة منها قيام مؤسسات علمية وبحثية تعتني بقضية التأصيل بجانب انتشار الوعي الإسلامي والعودة إلى الدين إلا أن الوضع يحتاج إلى دعم أكبر فمازال التخصص في العلوم الشرعية والاشتغال بها لا يجد الدعم الكافي من المجتمعات والدول الإسلامية ومازالت النظرة الدونية التي خلفها الاستعمار لهذه العلوم سائدة في مجتمعاتنا الإسلامية والعربية .

الداعي الثاني : يقول أصحابه إن منهج العلوم الشرعية لا يناسب منهج العلوم الاجتماعية هذا النقد ليس نقداً منصفاً لأن منهج الأصول لم يخترع ولم يقصد به إنتاج المعرفة في كل المجالات ولايجوز أن يطالب بذلك أسوة بالعلوم المشابهة كالقانون (الوضعي مثلاً) لكن على الرغم من ذلك فإن علم الفقه له اهتمام بالحقائق والواقع والوجود إلا أن اهتمامه الأساس هو بالمعايير والقيم التي تختص بافعل ولا تفعل ومما يدل على اهتمامهم بالواقع :

أ - أن الفقهاء يبحثون في مفهوم العلة (تخريج وتنقيح المناط وتحقيق المناط) وتخريج المناط هو معرفة مكان العلة وتنقيح المناط به تكون معرفة العلة تحديداً وإبعاد ما علق بها وليس منها وتحقيق المناط هو معرفة القدر الذي نحتاجه منها لإحداث الأثر ، فلو أخذنا مثالاً خارج المجال الفقهي كالبحث عن علاج الزكام فقد يكون العلاج شرب عصير الليمون (تخريج المناط) ويكون

العلاج تحديداً فيتامين (C) (تنقيح المناط) والقدر أو الجرعة حبة ٥٠٠ ملم من فيتامين (C) يومياً ولمدة أسبوع (تحقيق المناط).

ب - يعتبر كثير من الأصوليين أن مبدأ المصلحة مبدأ لإصدار الأحكام فيما ليس فيه نص ومن المعلوم أن تحديد المصالح يحتاج إلى معرفة الواقع ومعرفة العلاقات السببية بين الأشياء .

ج - كذلك يعتبر كثير من الأصوليين العرف أصلا من أصول التشريع الإسلامي ، يجب التأكيد على أن الفقه وأصوله يهتمان في المقام الأول بمعايير الأفعال الصحيحة وليس بالسنن أو الظواهر الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الكونية ويمكن للباحث أن يستفيد علماً في هذه المجالات في غير كتب الفقه والأصول في كتب التراث الإسلامي التي تعني بهذه المسائل.

الداعي الثالث : أما القول إن العلوم الشرعية تجزئ النص وليس لديها النظرة الكلية وأنه يطغى على منهجها القياس الجزئي فغير صحيح بدليل أن الفقهاء كانوا يأخذون في الاعتبار كل النصوص ذات الصلة بالموضوع ويدركون أنها قد تعضد بعضها بعضاً وعندما تبدو في الظاهر متناقضاته يعالجها علم أصول الفقه في مبحث يرسم القواعد لإزالة التعارض بينها وفي تقديري لا يعقل أن يكون هنالك عالم معتبر يحفظ القرآن والحديث ويعمل نصاً واحداً ويهمل ولا يهتم بالنصوص الأخرى ذات الصلة، من ناحية أخرى فالعلم لا يزال يستخدم مايعرف بقياس التمثيل Argument by analogy ، إن فكرة النظرة الكلية للنصوص صارت تعني عند بعضهم أمراً لا يمكن التسليم بصحته : أنه ينبغي على الفقيه أن يستنبط مبادئ كلية محدودة العدد من مجموعة النصوص الجزئية تكون هي مصدر كل الأحكام وتكون هذه المبادئ الكلية مهيمنة على جميع النصوص الجزئية ومن أمثلة هذه المبادئ الكلية مبدأ المصلحة ومبدأ العدالة بحيث إذا تعارض نص مع هذه المبادئ لايعمل بهذا النص ولقد استدلوا على ذلك باجتهادات عمر رضي الله عنه .

في اعتقاد الباحث أن هذا المشروع لايمكن أن يتحقق لأنه يفترض إحاطه بالمجال وهذا غير ممكن وأخطأ أرسطو وأخطأت الوضعية المنطقية عندما ظنت ذلك ، كما أنه كيف لهذه الكليات التي تستنبط من الجزئيات أن تلغى هذه الجزئيات .

تبقى نقطة أخيرة ينبغي التعليق عليها وهي الادعاء القائل بأن الفقهاء قد همشوا مفهوم مقاصد الشريعة والصحيح أنهم عرفوا المفهوم ولكنهم لم يستخدموه بالمعنى القوي الذي أشرنا إليه ، فالغزالي مثلا عرف مفهوم المقاصد قبل الشاطبي ولكنه وضع لها شروطاً مشددة في حالة تعارضها مع النصوص فاشترط أن تكون ضرورية كلية قطعية كما هو معلوم في حالة التترس المشهورة ، ولقد حاول الشاطبي والذي يحتفل به كثيرا مفكرو هذا العصر من الإسلاميين (وهو جدير بهذا التقدير) أن يثبت أن المقاصد الشرعية التي اعتبرها أصولاً للشريعة يقينية لأنه تشهد لها نصوص كثيرة ومتنوعة تعضد بعضها بعضا ولكنه افترض في الوقت نفسه أنها في التحليل النهائي تثبت بالاستقراء الناقص وليس بالاستقراء التام ومن المعلوم أن الاستقراء الناقص لايمكن أن يثبت أمراً بطريقة يقينية البتة ولكنه قد يفيد حكماً مقبولاً . كما أن الشاطبي استعمل مفهوم السببية لإثبات المقاصد ، فقال المقصود كلي والكلي لا تكذبه حالة جزئية فحالة التكذيب لا تجعلنا نتخلى عن الكلي لأن الحالة يمكن اعتبارها حالة غير حقيقة بإقصائها واعتبارها لا تقع ضمن أفراد الكلي أو حالة حقيقة يمكن أن نوسع بها مفهوم الكلي حتى يسع هذه الحالة وهذه الطرق مفيدة للبحث العلمي وتقدمه ولكنها لا تثبت يقينية القضايا التي تعتمد على الاستقراء الناقص لأن السؤال سيظل قائماً بشأن القضية المعدلة ! .

الداعي الرابع : يقول المعترضون: يضع علماء الشريعة شروطاً مشددة للمجتهد . يرى الباحث وجوب وجود شروط كحد أدنى للمجتهد، ومما يوسع دائرة الاجتهاد أن يكون هنالك اجتهاد جزئي في مسألة من المسائل في مقدور الباحث أن يعطي رأياً فيها(وليست هذه هي

الطريقة المثلى لأن المعرفة متكاملة) ويمكن أن يبدأ الباحث باختيار رأي من بين الآراء المختلفة في مذهب معين أو يختار من بين مذاهب متعددة أو يرجع إلى المصادر الأساسية للتشريع القرآن والسنة ويستخدم مناهج أصول الفقه المعتمدة وفي حالة تمكنه العلمي أن يستفيد من منهج الأصول المعتمد وأن يتجاوزه متى ما كان هذا مناسبا وممكنا ومن المفيد أن يكون الاجتهاد جماعياً وهو ما تقوم به المجامع الفقيه .

الداعي الخامس : يقول المعترضون : يتسم الفقهاء بالتحفظ الشديد وفقدان الجرأة لإصدار الأحكام في الأمور المستجدة . إن الشعور بالمسؤلية ومخافة الله في إصدار الأحكام الدينية أمر واجب ولكن الحياة ابتلاء وقدر الإنسان أن يعمل ويطبق شرع الله في كل الأمور المستجدة وغير المستجدة وكل مجتمع يحتاج إلى الفتوى ومما يخفف من عظم المسؤولية ويقرب من الحق والصواب أن تكون الأحكام الاجتهادية جماعية وفي إطار المجامع الفقهية على أن تترك الحرية للأفراد لإبداء آرائهم التي قد تخالف في بعض الحالات ما تراه هذه المجامع .

الداعي السادس : قالوا: حدث فصل في تاريخ الإسلام بين المؤسسة الفقهية والمؤسسة السياسية مما أدى إلى ضمور الفقه الإسلامي . هذا القول قد يكون صحيحاً عموماً لكن أهمية الدولة وهيمنتها على كل مؤسسات المجتمع وضمور دور المؤسسات المدنية لم يحدث إلا مؤخراً بجانب أن السياسة لم تمارس في البلدان المسلمة في الآونة الأخيرة نتيجة لخضوعها للاستعمار إلا في نطاق ضيق .

الداعي السابع : قالوا إن المنهج الأصولي تأثر بالمنطق اليوناني الصوري وهو منهج عقيم أدى إلى عقم العلوم الشرعية . السؤال هل العقم نتج من أن العلوم الشرعية استخدمت المنطق اليوناني الاستنباطي (deductive) أو أن قوانين المنهج الشرعي (الاستقرائي) صارت تصاغ صياغة تتسم بالضبط المنطقي ؟ يقول زروق :« صحيح أن

المنطق يجعل لغة الحديث اكثر وضوحاً وأكثر دقة وضبطاً لذلك استعمل في الرياضيات والكمبيوتر وهذه العلوم تستعمل مايسمى باللغات المثالية (Ideal Languages) مقابل اللغات العادية أو الطبيعية . أيضا قد يفيد المنطق في صياغة الحجج الفلسفية لأنه يجعلها أكثر دقة ووضوحاً ، فسبب غموض الفلسفة الهيجلية والوجودية مثلا أنها تستعمل لغة غير واضحة وغير دقيقة بالعكس من مدرسة الوضعية المنطقية على مالها من مثالب . لا يعني هذا أنه ليس للمنطق جوانب سلبية إذا اتخذناه منهجاً للمعرفة الاستنباطية ناهيك عن اتخاذه منهجاً للاستدلال ككل. إن لغة المنطق فيها تبسيط وتخدم بعض الأغراض لكن لا تعطينا صورة حقيقية لتعقيدات اللغة والفكر فمثلاً ما يسمى بالروابط المنطقية «وأهل الأصول يسمونها بحروف المعاني» مثل الواو تستعمل في المنطق استعمالاً واحداً وهو لمطلق الجمع ولكن لها استعمالات مختلفة في اللغة ، لذلك كانت هنالك رغبة دائماً في توسيع دائرة المنطق ، الأمر الذي دفع المناطقة المحدثين لاستحداث أنواع من المنطق غير منطق الجمل الخبرية ذات القيمتين فأنشأوا منطقاً للجمل الإنشائية ومنطقاً كثير القيم ومنطقاً مائعاً (Fussy logic).

«من ناحية أخرى فإن قوانين المنطق قد تعوق خصائص العقل الناقد لأن صاحبها قد يعتقد أنها الطريق الوحيدة للتوصل إلى الحقائق ، أن الإكتشافات غالباً ما تتم عن طريق الحدس ولكن صاحبها عادة ما يكون ملماً بجوانب العلم الذي يكتشف فيه لكن المكتشف عادة يرجع فيبرهنها بطرق برهانية معروفة وعلى أية حال هذه الإعتراضات على إتخاذ المنطق منهجاً للمعرفة لا تجعلنا نتخلى عن المنطق ولكن تبين حدوده »[1].

الداعي الثامن : إن الدعوة إلى مراجعة وتحرير وترشيد بعض المفاهيم الأصولية دعوة معقولة ومفيدة ولكن ينبغي أن يكون هذا الترشيد

(١) زروق (عبد الله حسن) ، نقد أبي تيميه للمنطق وانعكاساته على مناهج البحث العلمي عند المسلمين والفكر المعاصر . ص ٢٦٧ مرجع سابق

بضوابط لا تؤدي إلى نسبية أو انفلات ولقد بينا في حديثنا عن الاعتراض الخاص بالقياس مخاطر الصياغات الجديدة لمبدأ المصلحة والمقاصد .

خلاصة :

يمكن أن نستخلص من هذه الورقة المبررات التالية لأسلمة المعرفة :

١ - توحيد فكر المسلم وجعله ينظر إلى المعرفة بمنهج تكاملي فيه تتكامل معارف الوحي مع معارف العقل (العلم) .

٢ - تنقية العلم مما لصق به مما يعارض الدين .

٣ - توسيع مفهوم الحقيقة لتشمل الوجود الغيبي وتوسيع مفهوم العلم ليشمل الوحي ومفهوم القيم ليشمل القيم الروحية والأخلاقية بجانب القيم المعرفية .

٤ - الأسلمة تعني صدق الايمان بالدين ، فالدين يتحدث في بعض قضاياه عن قضايا يتحدث فيها العلم .

٥ - تعزيز وتثبيت وتقوية الإيمان بالله وبرسله وكتبه.

٦ - تعميق فهم الآيات الكونية التي وردت في القرآن الكريم .

٧ - فهم القرآن بطريقة لا تعارض العلم المعتبر وتزيل الأخطاء في فهمه (خاصة في بعض كتب التفسير والعقيدة) .

٨ - توجيه العلم لخدمة القيم والفضائل الإسلامية السمحة .

٩ - تقوية الدافعية للبحث العلمي وترشيدها حتى يكون النشاط العلمي لوجه الله ولمرضاته ولمصلحة المسلمين لا للشهرة والمقاصد الزائفة.

١٠- إنصاف علماء المسلمين بالاعتراف بإسهاماتهم .

١١- الإسهام في البحث والكشف العلمي .

١٢- الاستفادة من العلم في تنزيل مبادئ الدين على الواقع.

١٣- الاستفادة من العلم في تحديد المنافع والمضار والوسائل التي تجعل الحياة أكثر يسراً وسهولة ومنفعة.